دور الاصـــلاح الاقتصـــــادي

في مكانة إيـران اقليميا

م.د علاء عبد كطافه

العراق/ مديرية تربية ذي قار

دكتوراه علوم سياسية/ سياسة دوليـــــة

تمهيد

تُعـــد إيران من بين أفضل الأمثلة على الدول النامية التي نجحت في تنويع نشاطها الاقتصادي بعيداً عن النفط، وقد بدأت الإصلاحات الاقتصادية في إيران في عهد الرئيس الأسبق (علي اكبر هاشمي رفسنجاني) الذي كان يتمتع بنفوذ قوي داخل المؤسسة الدينية, فضلاً عن أفكاره التحررية التي تم تطبيقها بعد حقبة الحرب, ونتيجة لتعرض الشعب إلى ضغوطات عدة وخاصة بعد عام (1979) وأثناء الحرب اصبحت إيران مستعدةً لقبول أي تغيرات تطرأ على الساحة الداخلية ومنها الاصلاحات الاقتصادية, فصناع السياسة يمتلكون اهدافاً خاصة بهم عند تطبيقهم سياسات الاصلاح الاقتصادي كاعادة انتخابهم مرة ثانية وهذا ما حصل بالفعل للرئيس (رفسنجاني) واستمرت الاصلاحات الاقتصادية والخطط التنموية هدفاً لمواجهة المشكلات والاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية ومواجهة العقوبات الاقتصادية الدولية.

إن الأبعاد الاقتصادية للدور الإقليمي الإيراني جاءت تابعة للفكر الإيديولوجي للثورة، والذي يتوافق مع الرغبة الإيرانية لأن تكون دولة مهيمنة إقليمياً مما دفع إيران إلى مواجهة الفواعل المعرقلة لهذا الطموح وأولها أمريكا التي تسعى إيران إلى تطويق مصالحها الاقتصادية النفطية في النظام الشرق اوسطي، وإن نجحت في شيء من ذلك فإن أمريكا نجحت في مواجهة إيران من خلال العقوبات الاقتصادية التي فرضتها.

بلورت الأفكار الموجهة للإصلاح في ضرورة قيادة الإصلاح الاقتصادي من خلال الإصلاح السياسي؛ لأن الإصلاح السياسي يوفر الآليات المناسبة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، فاختار النظام آليات للإصلاح الاقتصادي من مدخل سياسي، سواء ما يتعلق بالسياسة الداخلية مثل محاربة الفساد أو ما يتعلق بالسياسية الخارجية مثل إزالة التوتر، ولعل محاربة الفساد وإقرار الهدوء والأمن، والاهتمام بموضوع الأمن الاقتصادي وإصلاح السياسات الاقتصادية والقوانين واللوائح، وبالنظام كله وبالسلطات الثلاث في الدولة، يتيح الفرصة لحل المشكلات الاقتصادية من خلال وفاق وطني يبدأ من أركان النظام ويمتد إلى المستويات الأدنى، ويجمع الخبراء على أن سياسة إزالة التوتر في الداخل والخارج هي التي مهدت السبيل لنمو المعدلات الاقتصادية مثل الاستثمار والإنتاج وخروج الاقتصاد من حالة الركود التي واجهته في مدة انخفاض أسعار النفط والعوائد المتحققة, فضلاً عن وضع العديد من خطط التنمية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والقيود المفروضة على الاقتصاد الايراني من خلال العقوبات الاقتصادية من الجانب المالي والنقدي والتجاري والاستثماري ومحاولة وضع الاليات والسبل التي تنوع الاقتصاد بتفعيل وتنشيط كافة القطاعات الاقتصادية إلى جانب القطاع النفطي.

المبحث الاول

واقع الاقتصـــاد الايرانـــي وامكانيـــــاته

يمتلك الاقتصاد الإيراني مقومـــات طبيعية كبيرة تؤهّلهُ؛ لأن يكون أحد الاقتصادات الكبـــرى في المنطقة والعالم لو أحسن توظيف تلك الموارد الطبيعية بشكل فعال ونزيه ومرن ومنفتح من أجل استثمار تلك الموارد وبناء صناعات مرتبطة بها, واستخدام إيرادات تصديرها في تمويل بناء اقتصاد متنوع ومتطور وقادر على النمو الذاتي القائم على العلم والعمل، وليس على ريع الثروات الطبيعية وعلى رأسها النفط.

المطلب الأول: طبيعـــــة النظـــــام الاقتصـــادي الايرانـــي.

يُعد هيكل الاقتصاد الإيراني الأكثر تنوعاً مقارنة بمثيلاتها الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وأن أهم ميزة يتميز بها الاقتصاد الإيراني على عكس اقتصادات كثير من الدول الريعية, أنهُ يعد أقتصاداً متنوعاً إلى حد كبير, إذ زادت إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي الذي يرمز له بـ(GDP), وشكل قطاع الزراعة والصناعة نحو ثلث الـ (GDP) وتتوافر إمكانات قوية لنمو بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل البتروكيماويات والصلب والغزل والنسيج، وصناعة السيارات, وشكل قطاع الخدمات أيضاً بما فيها الخدمات الحكومية نحو نصف الناتج المحلي, وهذا لا ينفي حقيقة أن قطاع النفط والغاز، مازال يشكل القطاع الرائد في الهيكل الاقتصادي، واسهم بنسبة لا يستهان بها في الإيرادات الحكومية ويشكل الدعامة الرئيسة لصادرات الدولة ويمكن التعرف على طبيعة الاقتصاد الايراني من خلال الاتي:-

أولاً: تعريف بالاقتصـــــاد الايرانـــي.

سُميت دولة إيران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ عام 1979، وتقع في قارة آسيا في الجزء الغربي منها، وتحتل إيران الدولة الثامنة عشر عالمياً من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحتها حوالي (1648195 كم2)، ويبلغ عدد سكانها ما يقارب (80,6 مليون نسمة)، وتحتل المركز العاشر من حيث عدد السكان, وتتمتع إيران بإطلالتها على أهم ثلاث مسطحات مائية, إذ يحيط بها من الشمال دولة أذربيجان وأرمينيا وتركمانستان، ويحيط بها من جهة الشرق كل من دولة أفغانسان ودولة باكستان(1)، أما من جهة الجنوب فيحيط بها الخليج العربي وخليج عمان وتحيط بها دولة العراق من جهة الغرب وتركيا من الجهة الشمالية الغربية. يعود أصل تسميتها إلى القبائل التي لجأت من الأناضول وسكنت في غرب آسيا عام 2000 ق.م، وتحتل إيران مكانة متميزة بسبب موقعها الجيوسياسي، والذي يعتبر نقطة التقاء لثلاث مجالات آسيوية, وتطل ايران مباشرةً على الخليج وبحر قزوين, وتسيطر على منافذ بحرية هامة من بينها مضيق هرمز الذي يعد منفذاً مهماً تصدر إنتاجها النفطي من خلال فضلاً عن خاصية الموقع الجغرافي، نجد أن إيران تمتلك ثروات طبيعية مكنت الاقتصاد الإيراني من التنوع الاقتصادي, وقد مر الاقتصاد الإيراني بمراحل عدة حتى وصل إلى ما هو عليه الآن, إذ كان الاعتماد الأساس على القطاع الزراعي حتى حلول الستينات من القرن الماضي، إذ تحول الاعتماد على القطاع النفطي، وأهمل القطاع الزراعي وظهرت العناية بالقطاع الصناعي(2).

مرَ الاقتصاد الإيراني بأحداث وتطورات سياسية مستمرة أثرت بصوره كبيرة على الواقع الاقتصادي, إذ حصلت تطورات كبرى في الأسواق؛ نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية الخطيرة في منطقة الشرق الأوسط التي ظهرت جلياً في مقاطعة الدول الغربية نفطياً؛ بسبب دعمها المطلق لإسرائيل, وأثرت الثورة الإيرانية عام1979 , على الاقتصاد الإيراني, بعد ذلك حدثت الحرب الإيرانية العراقية 1980-1988, وفرض العقوبات على إيران بدأت منذ عام 1979, التي ما زالت تمنع عملياً إطلاق عمليات النمو في كل دول المنطقة. ولم يصبح النفط مهماً في تنمية الاقتصاد الإيراني، إلا بدءاً من ستينات القرن العشرين(3).

لقد حدد الدستور الإيراني القطاعات الرئيسة التي يقوم عليها الاقتصاد بثلاثة قطاعات هي: (القطاع الحكومي، والتعاوني، والخاص)، إذ يشمل القطاع الحكومي: جميع أنواع الصناعات الكبيرة، والصناعات الأم، والتجارة الخارجية، والمناجم الكبيرة، والعمليات المصرفية، والتأمين، وقطاع الطاقة، والسدود، وشبكات الري الضخمة، والاتصالات، والنقل الجوي، والملاحة البحرية، والطرق، وسكك الحديد وما شابهها، وهي جميعها ملكية عامة يكون حق التصرف فيها للدولة حصراً، في حين يشمل القطاع التعاوني

الشركات والمؤسسات التعاونية للإنتاج والتوزيع، أما القطاع الخاص، فيشمل جزءاً من الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتجارة والخدمات(4), وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على الدور المركزي للحكومة في الاقتصاد، عن طريق سلسلة من خطط التنمية الاقتصادية الوطنية الخمسية، وكانت السياسة الاقتصادية والصناعية, وقد تغيرت منذ نهاية الحرب العراقية- الإيرانية لمصلحة الخصخصة، وتحرير الاقتصاد، وخلق بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي القوي عن طريق زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار والملكية، إذ شهدت مرحلة التسعينيات سياسة خارجية إيرانية أكثر انفتاحاً ومرونة على الصعيدين الإقليمي والدولي(5).

المطلب الثانـــي: المكونـــات القطاعيـــة للناتج المحلي الاجمالي الإيراني ونسب الاسهام

يُعد هيكل الاقتصاد الإيراني الأكثر تنوعاً مقارنة بمثيلتها الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وهذا لا ينفي حقيقة أن قطاع النفط والغاز مازال يشكل القطاع الرائد في الهيكل الاقتصادي، ويساهم بنسبة لا يستهان بها في الإيرادات الحكومية، ويعد الدعامة الرئيسة لصادرات الدولة، وتتوافر إمكانات قوية لنمو بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل البتروكيماويات والصلب والغزل والنسيج، وصناعة السيارات، هذا بجانب قطاع الخدمات، فيما تشكل الزراعة أحد الأنشطة الاقتصادية المهمة أيضاً، ومصدر رئيس بعد النفط للتصدير.

1- واقع القطاع الزراعي واسهامه في الـ GDP.

تبلغ مساحة إيران الإجمالية (163319 الف هكتار), في حين يبلغ الإسهام الأجمالي للأراضي القابلة للزراعة (162200 الف هكتار), أما الاراضي المتروكة فبلغت (15870 الف هكتار), أما الأراضي المزروعة بالحبوب فبلغت حوالي (970 الف هكتار), والأراضي المزروعة فعلاً وصلت إلى(146330 ألف هكتار). وتمتلك إيران قاعدة قوية من الموارد الزراعية, إذ أنّ موارد المياه الداخلية المتاحة لها والقابلة للاستخدام تبلغ نحو (129 مليار متر مكعب), بما يعني أن نصيب الفرد منها نحو (1800 متر مكعب), وهو ما يعني ان إيران دولة لديها وفرة مائية نسبية ولديها إمكانية للتوسع في استخدام المياه؛ لانها لا تستخدم سوى مليار متر مكعب من المياه الداخلية المتاحة لها, لكن إنتاجية المياه فيها متدنية, إذ تبلغ وفقاً لبيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم نحو (1,4 دولار) لكل متر مكعب, مقارنة بنحو (8,3 دولار) في المتوسط العالمي(6).

وتمتلك إيران ثروة حيوانية كبيرة تقدر بنحو (80 مليون رأس) من الأغنام والماعز, ونحو (9,7 مليون رأس) من الابقار والجاموس, بما يتيح لها أمكانية تحقيق درجة عالية أو كاملة من الاكتفاء الذاتي من الغذاء ومن المحاصيل الاستراتيجية الضرورية للصناعة, لكن إيران في الواقع تُعد مستورداً كبيراً للحبوب الرئيسة وبالتحديد للذرة والأرز والشعير والقمح, وتستورد ايران احتياجاتها من السلع الغذائية والزراعية من البرازيل وسويسرا وتايلاند وأوكرانيا, بينما تصدر الفستق والزبيب والتوابل وتتوجه بصادراتها إلى الامارات وألمانيا والعراق وروسيا واسبانيا وغيرها من الدول, وهناك عجز كبير في الميزان التجاري الزراعي لايران يقدر بنحو (3 مليارات دولار) سنوياً(7).

يحتل القطاع الزراعي مركز الصدارة في اسهامه بـ الـ GDP, لأهميته في توفير المنتجات الغذائية الضرورية لإشباع حاجات الإنسان الأساس فضلاً عن توفير فرص عمل لشريحة كبيرة من العاملين، سواء في الأرض الزراعية أو عاملين في الصناعات الغذائية, أو في تأمين الصادرات, إذ أنّ إيران هي مصدر رئيس للكافيار والفستق والمكسرات، فضلاً عن توفير المنتجات الزراعية للسوق المحلية، إذ ساعدت التضاريس والمناخ على زراعة التبغ والشاي والقمح والشعير، بجانب السلع الغذائية الأخرى(8)، إذ جاءت إيران في المرتبة الأولى/ عالمياً لإنتاج الزعفران والرمان والفستق، إذ تتفوق قيمة صادرات الفستق الإيراني قيمة الاسمنت والمعادن المصدرة, اذ تقدر الصادرات السنوية الإيرانية من الفستق نحو (1,5 مليار دولار), وتحتل إيران المرتبة الثانية/ لإنتاج التمور والمشمش، والثالثة/ لإنتاج التين والكرز، والرابعة/ لإنتاج الجوز والتفاح، إذ بلغت الصادرات الإيرانية من المنتجات الزراعية ما بين (آذار من العام 2014 إلى آذار من عام 2015 ما قيمتهُ (6,6 مليار دولار)(9).

ويواجه الإنتاج الزراعي في إيران مشكلة دائمة من دورات مستمرة من الجفاف وشح المياه, كما وأن إسهام القطاع الزراعي في الـ GDP في إيران لا ينسجم مع ما تمتلكهُ إيران من إمكانيات كبيرة في مجالات المياه والأراضي الصالحة للزراعة والثروة الحيوانية، والتي تمثل إحدى الشروط المهمة للتنمية الاقتصادية, وقد أدّى تدني اسهام الزراعة في الـ GDP وارتفاع نسبة الانكشاف الاقتصادي؛ مما أدّى إلى زيادة الاعتماد على السوق العالمية لتجهيزها بمختلف السلع الزراعية والغذائية(10) وأخذت مؤشرات إسهام القطاع الزراعي في الـ GDP بالتنازل منذ اكتشاف النفط في إيران في ستينيات القرن العشرين, وهيمنتهِ على أغلب فعاليات الاقتصاد الايراني, إذ بلغت نسبة إسهام القطاع الزراعي (9,23%) من مجموع الـ GDP عام 1990, بعد ذلك استمر بالانخفاض حتى وصل إلى(19,8%) عام 1997, وإلى(13,9%) عام 2003, وإلى(10,9%) عام 2009, ثم إلى نسبة (9,3%) من مجموع الـ GDP عام2014 ونسبة (8,7%) عام 2019(11).

2- واقـــــع قطـــاع الصناعـــة التحويليـــة واسهامها في الـ GDP.

اهتمت إيران منذ بداية عهدها بالتصنيع في عقد الستينات, بسياسة الإحلال محل الواردات بهدف تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج عن طريق الاعتماد على مستويات مرتفعة من التعريفات الكمركية, واستخدام نظام الحصص أو القيود الكمية على واردات السلع المماثلة للمنتج المحلي, وأدت هذه السياسة التصنيعية إلى التوسع الأفقي في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والإنتاجية؛ بسبب ضيق السوق المحلية الإيرانية الناجمة عن تواضع القدرة الشرائية للافراد وسوء توزيعها, وعدم تمتع السلع الوسيطة والإنتاجية بالحماية من المنافسة الأجنبية, مما شجّع المستثمرين على استيرادها بدلاً من إنتاجها محلياً, فالصناعة الإيرانية، لم تتمكن من الإسهام بصورة فاعلة في نمو قطاعات الاقتصاد من خلال قوى الدفع الأمامية والخلفية، ولهذا السبب لم تتخلص إيران من تبعيتها الاقتصادية والتقنية للدول الرأسمالية المتقدمة(12).

ثم انتقلت ايران منذ بداية عقد السبعينات إلى التصنيع الموجه للتصدير, بهدف تشجيع تصدير السلع على شكل مصنوعات بدلاً من المواد الاولية؛ لأن القيمة المضافة التي تحصل عليها الدول المصدرة للسلع المصنوعة، أكبر من القيمة المضافة التي تحصل عليها من تصدير المواد الاولية, فقد اعتمدت ايران سياسة التصنيع للتصدير عندما توافرت لها الموارد المالية النفطية، أثر تصحيح اسعار النفط عام 1973, واقامة المشاريع الصناعية الضخمة كثيفة رأس المال, كصناعة الحديد والصلب والبتروكيمياويات والصناعات الهندسية, إلا أن ذلك لم يفض إلى النهوض بالصناعة الايرانية وتطويرها؛ بسبب عجز الملاكات الفنية في التعامل مع التكنولوجيا الاجنبية وتطويرها محلياً, فضلاً عن الحروب والعقوبات الاقتصادية التي أثرت سلبياً على فرص تطور هذا القطاع المعتمد على استيراد السلع الاستثمارية (الالات) من الخارج(13). ويتكون هيكل الصناعة التحويلية من (27%) آلات ومعدات نقل بما يعكس الحالة الخاصة لصناعة السيارات وتجميع أجزائها، والتي حققت تقدماً نسبياً بالتعاون مع دول رأسمالية صناعية متقدمة، كفرنسا وألمانيا, ونحو (10%) أغذية ومشروبات ونحو(4%) منسوجات وملابس جاهزة, ونحو (13%) منتجات الصناعات الكيمياوية والدوائية, ونحو (46%) صناعات متنوعة(14).

لقد أسهمت الصناعة التحويلية بنسبة (12%) من مجموع الـ GDP عام 1990, وارتفعت إلى(14,5%) عام 1996, وقد بلغت القيمة المضافة في الصناعة التحويلية نحو (29,8) مليار دولار عام 2008, وأسهمت بنحو (48.7%) عام 2013 وانخفضت النسبة الى (34.2%) من الـ GDP عام 2015, وقد يكون سبب ذلك سياسة حماية الصناعة الوطنية والتقييد الاقتصادي الذي ادى الى تراجع قيم القطاع الصناعي وبلغت نسبة المساهمة (35.2%) عام 2019 (15).

3- واقع قطاع الخدمات المالية والمصرفية وباقي الخدمات واسهامها في الـ GDP.

يؤدي القطاع المالي دوراً مركزياً في استراتيجية نمو الاقتصاد الإيراني، وعقب سقوط نظام الشاه في سبعينيات القرن العشرين، وافق البرلمان الإيراني على إصدار قانون الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد عام 1983, الذي أجبر البنوك على إعادة هيكلة أعمالها، ليجعل المنتجات المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد اكتسبت سوق طهران للأوراق المالية أهمّيّة في استراتيجية الحكومة لتعزيز

الاقتصاد، ليصبح أكثر توجهاً نحو السوق وتعبئة رأس المال الخاص. ويتكون القطّاع المصرفي الإيراني من (26 مؤسسة), تنخرط تحت أربعة فئات رئيسة (بنوك حكومية عامة، بنوك حكومية متخصصة منها الزراعة، والإسكان، والتعدين، والصناعة, وبنوك صغيرة وكبيرة تمت خصخصتها)، وقد تمّ السماح بدخول القطاع الخاص للعمل في النشاط المصرفي منذ عام2000 , وتم منح (6 تراخيص) في البداية, ثم منحت (10) رخص أخرى, وتستحوذ حتّى الآن على حصة تتراوح ما بين (10-15%)(16).

ويشير صندوق النقد الدولي إلى وجود نحو (7000 مؤسسة بنكية), يعمل منها نحو (5000) فقط, منها (3500) متخصصة في التمويل الأصغر, ومنها (1500 اتحادات ائتمانية), وبلغ إجمالي أصولها (60 مليار دولار) في عام 2010, أي ما يقارب (15%) من الـ GDP، ويضمُ هيكل القطاع المالي عدداً من المؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى, أما سوق الأوراق المالية أصبحت تضمُ أكثر من (420 شركة), وقد تأثر أداء البورصة الإيرانية كثيراً بسبب العقوبات الدولية. وبنهاية عام 2014, بلغت قيمة رأسمال السوق نحو (116.638 مليار دولار), نزولاً بما نسبتهُ (48.2%) عن ديسمبر 2013(17).

ويضم قطاع الخدمات كلاً من: السياحة والنقل والمواصلات والقطاع المصرفي، ففيما يخص قطاع السياحة أو صناعة السياحة، نجد أن الإسهام الإجمالي لقطاع السياحة يقدر بنحو (6.3%) من الـ(GDP) في عام 2014، وارتفعت النسبة إلى(6.6%) في العام 2015، ونظراً لما تمتلكه إيران من عوامل جذب سياحي في أقسام مختلفة بما في ذلك السياحة الثقافية، والمناطق الحضرية، والمعالم القديمة والأثرية، فضلاً عن السياحة الدينية، وكذلك السياحة الترفيهية، فإنّ التقديرات المستقبلية تتنبأ بمستقبل واعد لتلك الصناعة في إيران(18).

في حين يشمل قطاع النقل والمواصلات طيران مدني، ونقل بحري، وسكك الحديد، والطرق والجسور، والموانئ، وقد عنيت إيران بهذا القطاع إيَما عنايةٍ لما يؤديه من دور توزيعي بالغ الأهمية للنشاط الاقتصادي، إذ تملك إيران (140 مطارا) بمدارج مختلفة، وسكك حديدية بلغت أطولها نحو (8442 كم)، فضلاً عن طرقها البرية، والتي قاربت إجمالي أطولها الـ (200000 كم), بجانب عدد من الموانئ على الخليج العربي وبحر قزوين والموانئ النفطية الخمسة عشر في عبادان(19). ويسهم قطاع الخدمات بنحو (50.3%) من الـ GDP, بحسب احصائيات عام 2018, ويبلغ حجم العمالة في ذلك القطاع بما نسبتهُ (48,6%) من مجموع العمالة في إيران, ويأتي بعدهُ القطاع الصناعي بنسبة (40,7%) مع نسبة عمالة تقدر بـ (35.1%), في حين يشكل القطاع الزراعي نسبة تقدر بـ (9%) ويبلغ حجم العمالة فيه نحو (16.3%).

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد

حقق الاقتصاد الإيراني معدل نمو سالب عام 1978 وهو العام الذي شهد ارتفاع الصراعات السياسية بين المتنافسين على السلطة آنذاك وبلغ معدل نمو الـ (GDP-12.4%), واسهمت معدلات النمو السالبة في الاعوام 1977-1978 في تخفيض نصيب الفرد من الـ GDP اذ انخفض نصيب الفرد من (1912 دولار) عام 1977 إلى (1702 دولار) عام 1978, واسهمت معدلات النمو السكاني في تخفيض نصيب الفرد من الـ GDP, وحققت إيران معدلات نمو مرتفعة في العامين 1982-1983 وبلغت هذه المعدلات (12.8% و13.3%) على التوالي؛ بسبب الزيادة في الايرادات النفطية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط.

شهد النصف الثاني من عقد الثمانينات انخفاضاً كبيراً في الإيرادات النفطية الإيرانية؛ بسبب الحرب من جهة وانخفاض اسعار النفط العالمية من جهة اخرى, وانعكست هذه الحالة على الاقتصاد الإيراني, اذ انخفض اجمالي الاستثمار فضلاً عن انخفاض الانفاق الحكومي وانعكس ذلك في تدني معدلات النمو اذ انخفض معدل نمو الـ GDP إلى (15- %) عام 1986 وبلغ معدل نمو الـ) GDP-1.2%) خلال المدة 1980-1988(20). وهذا المعدل لم يسهم في تحقيق مستويات معيشة مرتفعة للسكان لاسيما عندما نأخذ بعين الاعتبار ارتفاع معدل النمو السكاني من جهة، وانخفاض الـ GDP من جهة اخرى. فهذان المؤشران في آن واحد يُشيران إلى انخفاض نصيب الفرد من الـ GDP اذ انخفض من (2056 دولار) عام 1979 إلى (341 دولار) عام 1988, وهذا ما أثر سلباً على مستوى معيشة الفرد الإيراني ومن ثم قاد إلى انخفاض مستوى الرفاهية في المجتمع الإيراني وتوسيع قاعدة الفقراء في إيران. فالنمو المستمر يعد

ضرورة من ضروريات التنمية ويعبر عن ارتفاع المستوى المعيشي لافراد المجتمع واذا رافق النمو توزيع عادل للدخل يعني ذلك القضاء على الفقر. لكن هذا الامر لم يتحقق في الاقتصاد الإيراني وكما اتضح ذلك مسبقاً. ويمكن بيان معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه خلال المدة (1993-2018) من خلال الجدول (2).

الجدول (2)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونصيب الفرد منه في إيران خلال المدة (1993-2018) بالأسعار الثابتة لعام (1991). (% - ودولار)

السنة Year	الناتج المحلي الإجمالي (القيمة الحالية بالدولار مليار دولار)	معدل نمو الـ GDP (%سنوياً)	نصيب الفرد من الـ GDP (بالأسعار الثابتة بالدولار)
1993	60.08	-1.6	1,988
1994	67.12	-0.4	1,959
1995	90.82	2.7	1,984
1996	110.57	7.1	2.091
1997	105.29	3.4	2,124
1998	102.66	2.7	2,142
1999	104.65	1.9	2,145
2000	101.28	5.1	2,219
2001	115.43	3.7	2,268
2002	116.42	7.5	2,407
2003	135.40	7.1	2,548
2004	163.22	5.1	2,646
2005	192.01	4.6	2,737
2006	222.88	5.9	2,864
2007	286.05	7.8	3,053
2008	355.98	0.6	3,034
2009	362.66	3.9	3,116
2010	422.56	5.9	3,259
2011	528.42	3.0	3,314
2012	502.72	3.0	3,369
2013	368.90	-5.8	3,131
2014	406.30	-1.7	3.181
2015	393.10	2.8	3,277
2016	412.30	4.8	3,289
2017	390.04	5	3.311
2018	430.67	4.6	3.311

3.314	5.4	414,67	2019

المصدر:- الجدول من اعداد االباحثة بالاعتماد على المصادر الاتية:
1. البنك المركزي في جمهورية إيران الإسلامية، الحسابات القومية، 1991، ص73.
-2 IMF Executive Board Concludes Article IV Consultation with the Islamic Republic of Iran, Press Release No. 152/14, For Immediate Release, April 3, 2014, P .4
-3 United Nations ,Statistical Year Book (New York ,U.N,2019) p..122

يتضح من الجدول (2) تقلب قيمة الـ GDP ومعدلات نموه ونصيب الفرد منهُ, إذ بلغ الـ GDP (60,08 مليار دولار) عام 1993 وبمعدل نمو سالب (-1,6%) قياساً بعام 1992 إذ بلغ معدل نمو الـ GDP (3,4%) واستمرت مؤشرات نمو الـ GDP سالبة حتى عام 1995, إذ بلغ الـ (90,82GDP مليار دولار) وبمعدل نمو (2,7%), واستمرت مؤشرات نمو الـ GDP بالتقلب تحكمها الظروف والمؤشرات الخارجية من عقوبات اقتصادية وتقلب اسعار النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد الايراني بالدرجة الاولى؛ فكان معدل نمو الـ GDP يصل إلى مستويات سالبة كلما شددت العقوبات الاقتصادية او انخفضت أسعار النفط إذ بلغ الـ (502,072GDP مليار دولار) وهو أعلى مستوى له عام 2012, وبمعدل نمو (3,0%) وانخفض إلى (368,90 مليار دولار) عام 2013 وإلى (406,3 مليار دولار) عام 2014 وبمعدل نمو سالب (-1,7%) على أثر انخفاض أسعار النفط وتشديد العقوبات الاقتصادية وتقييد الاقتصادالإيراني إذ بلغ نصيب الفرد من الـ (3,187GDP دولار) وأستمر معدل الـ GDP بالتقلب تحكمهُ الظروف والمؤثرات الخارجية حتى بلغ (414,67 مليار دولار) وبمعدل نمو (5,4%) وكان نصيب الفرد منهُ (3,314 دولار) عام, 2019. ويمكن تمثيل الانخفاض والارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو نصيب الفرد منه من خلال الشكل (1).

شكل (١)
يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (١٩٩٣-٢٠١٩)

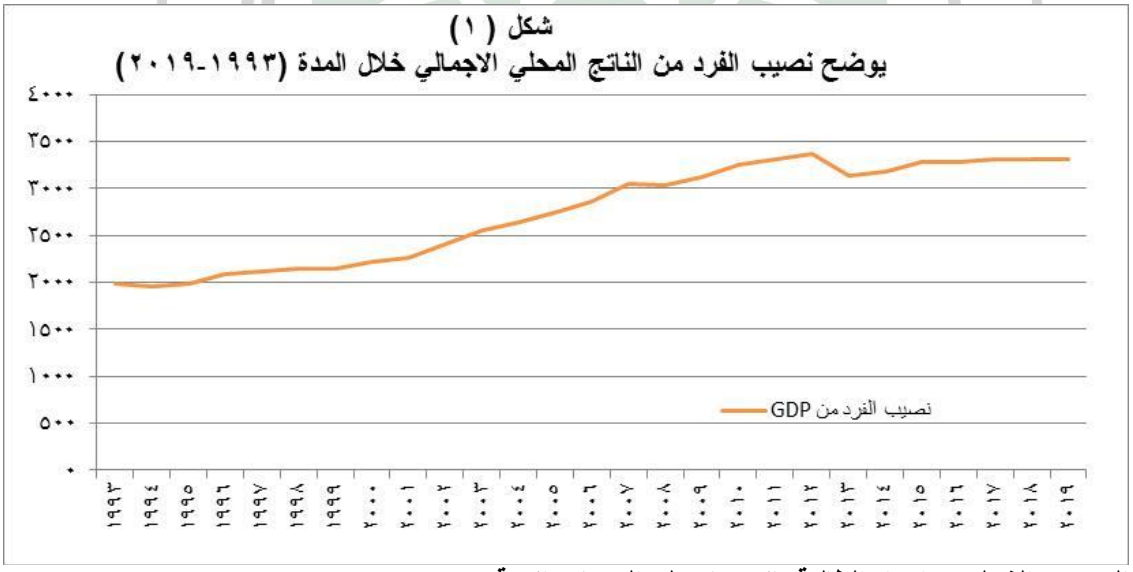

المصدر: الشكل من اعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر الاتية:
1. البنك المركزي في جمهورية إيران الإسلامية، الحسابات القومية، 1991، ص73.
2 IMF Executive Board Concludes Article IV Consultation with the Islamic Republic of Iran, Press Release No. 152/14, For Immediate Release, April 3, 2014, P .4

3 United Nations ,Statistical Year Book (New York ,U.N,2019) p..122

المبحث الثاني

الريـــــع النفطي وطبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني

يعتمد الاقتصاد الايراني اشد الاعتماد على الموارد الطبيعية المعرضة للنضوب ومنها النفط؛ مما جعل هذا الاقتصاد عرضة للتقلبات الاقتصادية والاصابة باختلالات داخلية ومؤثرات خارجية؛ لشدة الارتباط بالعالم الخارجي الى جانب تأثير العقوبات الاقتصادية وتقييدها للاقتصاد الايراني التي وسعت فجوة الاختلالات المؤثرة في هيكل الاقتصاد الايراني.

المطلب الاول: مكانـــــة الريع النفطي في الاقتصـــــاد الايرانـــــي

يؤدي النفط دوراً فاعلاً في أداء الاقتصاد الإيراني, اذ يُعد مصدراً أساسياً في تمويل الاقتصاد وبنائهِ وتمويل موازنة الدولة ومصدراً من مصادر الصادرات, ويُعد حلقة الوصل الأساس في بناء باقي القطاعات الاقتصادية وتطويرها, ومصدر تمويل الموازنة العامة للدولة, فقد تبوء قطاع النفط أعلى نسبة إسهام في توليد الـ(GDP), مع تذبذب نسب الإسهام لباقي القطاعات الاقتصادية وبقي واقع الـ (GDP) على هذا الحال على الرغم من التطورات التي تشهدها إسهامات باقي القطاعات الاقتصادية ويمكن توضيح مكانة النفط في اقتصاد إيران من خلال الآتي:

اولا: احتياطيـــــات النفـــط الايرانـــي.

تُعد إيران إحدى اهم عمالقة الطاقة في العالم لما تمتلكه من احتياطيات نفطية هائلة على مستوى العالم, إذ تمتلك رابع أكبر احتياطي عالمي من النفط الخام, وتشير التقديرات إلى أنها تبلغ (95 مليار برميل) على الأقل, وهذا يعني أنه لا يوجد ما يفوقها سوى احتياطيات السعودية التي تبلغ (260 مليار برميل), وكندا التي تبلغ احتياطياتها (170 مليار برميل), والعراق الذي تبلغ احتياطياتهُ (115 مليار برميل), فضلاً عن احتياطيات بحر قزوين(21), ويوفر الاحتياطي الإيراني التمويل اللازم لتطوير الاقتصاد الإيراني بشكل سريع, ويقع حوالي (70%) من احتياطي النفط الايراني في حقول برية, والباقي في مياه الخليج العربي, ويشار إلى وجود احتياطات مؤكدة في بحر قزوين تقدر بحدود (500 مليون برميل), ولكن مازال التنقيب فيها حتى الآن متوقف؛ بسبب الخلافات حول تقسيم الموارد النفطية مع دول الجوار الإقليمي (أذربيجان, وتركمانستان), كما تمتلك إيران احتياطيات من الغاز الطبيعي, إذ تقدر بنحو (1201) تريليون قدم مكعب, لتأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا(22).

لقد بلغ حجم احتياطيات إيران من النفط عام 2003, نحو (89.7 مليار برميل), وفي عام 2005, بلغ الاحتياطي المؤكد (137.5 مليار برميل), وفي عام 2008, بلغ الاحتياطي نحو (136.2 مليار برميل), أي نحو (11.7%) من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط, وبلغ (157.8) خلال المدة2014-2009 , اي نحو (9.3%) من إجمالي الاحتياطي العالمي بما يضعها في المرتبة الرابعة عالمياً, وبلغت احتياطيات إيران في بداية عام 2015, نحو (158 مليار برميل), أي ما يقارب (10%) من الاحتياطي العالمي, أو ما يوازي (13%) من احتياطيات أوبك، كما بلغ الاحتياطي النفطي (158,9 مليار برميل) لعامي 2017-2018, اي مايقارب (12,8%) من الاحتياطي العالمي للنفط, ويمكن بيان ما سبق ذكره من بيانات حول احتياطي النفط الإيراني في الجدول (3).

الجدول (3)

يوضح احتياطي النفط الإيراني لاعوام مختارة (مليار برميل)

السنة	الاحتياطي النفطي	السنة	الاحتياطي النفطي	السنة	الاحتياطي النفطي
2004	132,4	2010	151,1	2015	158,4
2006	138,4	2011	154,5	2016	158,7
2007	136,1	2012	157,3	2017	158,9

158,9	2018	157,8	2013	147,6	2008
159,3	2019	157,8	2014	137,6	2009

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

1- الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, ابوظبي, 2018, ص438.

2- Iran: Overview data for Iran."Energy Information Administration - EIA Official Energy Statistics from the U.S. Government. N.p., 30May 2015. Web. 7May .2019

ثانياً: القدرات الانتاجيـــــة للنفط الإيراني وتطورهـــــا.

تُعد إيران من الدول الكبرى في مجال إنتاج النفط, إذ تنتج نحو (4) ملايين برميل يومياً من النفط الخام, وهي بذلك رابع أكبر منتج للنفط في العالم بعد السعودية وروسيا وأمريكا, وتعد رابع أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم(*), إذ تنتج نحو (5.9) تريليون/ م3 وفقاً لتقديرات إدارة معلومات الطاقة(*). وبلغ الإنتاج النفطي في إيران (6.021) مليون ب/ي عام 1974, وهو ما يعادل (10.8%) من الإنتاج العالمي للنفط الخام, لكن الإنتاج الإيراني انخفض إلى(5.241) مليون ب/ي عام 1978, بسبب الفوضى الاقتصادية والسياسية والاضطرابات العمالية في حقول النفط, والتي رافقت انهيار حكم الشاه والتي كانت أحد آثارها الجانبية الايقاف التام لبرامج إعادة حقن الغاز, والذي كانت تستفيد منهُ معظم آبار النفط الواقعة في جنوب غرب إيران, لإنهُ يؤدي إلى زيادة الضغط في ابار النفط مما يزيد من عامل الاستخلاص من (18%) إلى(25%) للنفط الخاضع لهذه البرامج(23).

أما عقد الثمانينيات فقد شهد تراجع إنتاج النفط الإيراني؛ بسبب التأثيرات السلبية للحرب العراقية الإيرانية, على مواقع الإنتاج ومنافذ التصدير الإيرانية, إذ بلغ إنتاج النفط في إيران (1.467مليون ب/ي) عام 1980, وارتفع إلى(2.305 مليون ب/ي) عام 1988, ثم ارتفع إلى(3.182 مليون ب/ي) عام 1990, بسبب انتهاء الحرب من جهة, وسعي الحكومة الإيرانية لزيادة عوائدها المالية من جهة أخرى, لتعويض الانخفاض المتواصل في أسعار النفط خلال النصف الأول من عام 1990, ولإعمار المرافق الاقتصادية الايرانية التي تعرضت للتدمير خلال الحرب, وشهد عام 1992 ارتفاع إنتاج النفط الإيراني إلى(3.594 مليون ب/ي) عام 1994, لتعويض النقص في المعروض النفطي, والناجم عن توقف النفط العراقي؛ بسبب عقوبات الحصار الاقتصادي المفروض عليه. وخلال المدة 1996-1993 زادت إيران متوسط إنتاج النفط إلى(3.7) مليون ب/ي، وتضمنت الزيادة ضخ نحو (4) ملايين ب/ي بهدف اثبات قدرتها الإنتاجية, وقد بلغ الإنتاج النفطي (4,056 مليون ب/ي) خلال المدة 2008-2003.

بعد ذلك انخفض الإنتاج إلى(3,725 مليون ب/ي) عام 2009, على أثر الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي عام 2008 وأدّت إلى انخفاض أسعار النفط ومن ثم الإنتاج النفطي الموجه للتصدير, بعد ذلك ارتفع الإنتاج إلى(4.37 مليون ب/ي) عام 2011, ثم انخفض الإنتاج على أثر العقوبات الاقتصادية حتى بلغ (3.74 مليون ب/ي) عام 2012, وإلى (3,146 مليون ب/ي) عام 2014, إذ حدَت العقوبات الاقتصادية من النمو في الانتاج والصادرات، والذي ترافق مع انخفاض أسعار النفط, بعد ذلك واصل الانتاج النفطي الايراني بالارتفاع على اثر تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة حتى عام 2017 حيث يلغ الانتاج النفطي (3,711 مليون ب/ي) وبلوغ الانتاج النفطي (3,990 مليون ب/ي) عام 2018 والى (3,990 مليون ب/ي) عام 2019, وتسعى إيران إلى زيادة إنتاجها النفطي وعودة الإنتاج إلى معدلات ما قبل الحظر الغربي الا ان العقوبات الاقتصادية تحد من ذلك, ويمكن تمثيل ما سبق ذكره من مؤشرات من خلال الجدول (4).

الجدول (4)

يوضح حجم الانتاج النفطي في ايران لسنوات مختارة (مليون ب/ي)

السنة	الإنتاج السنوي للنفط	السنة	الإنتاج السنوي للنفط	السنة	الإنتاج السنوي للنفط
1978	5,241	2005	4,092	2015	3,151
1980	1,467	2008	4,056	2016	3,501
1988	2,305	2009	3,557	2017	3,711
1990	3,182	2011	3,576	2018	3,990
1994	3,594	2012	3,739	2019	3,995
1996	3,701	2013	3,575		
2001	3,802	2014	3,146		

تم إعداد الجدول بالاعتماد على المصادر الآتية:

-1 EA, "Oil Market Report, September," 11September 2015, 13 September 2015.on https://www.iea.org/media/omrreports/fullissues/-09-2015 11.pdf

-2 "Iran: Overview data for Iran." Energy Information Administration - EIA - Official Energy Statistics from the U.S. Government. N.p., 30May 2013. Web. 7May 2019-2016

ثالثاً: اهميـــــة الريع النفطي في اجمالي الصادرات الايرانيـــــــة.

أخذت صادرات النفط الإيراني المسار نفسهُ للإنتاج لكن بفارق الأستهلاك المحلي وحاجة الصناعة, وتُعدّ عوائد النفط مصدر التمويل الرئيس لميزانية النقد الأجنبي في إيران, سواء استعملت هذه العوائد للتنمية الاقتصادية او لدعم الميزانية العامة, فضلاً عن استعماله في النشاطات الإنتاجية. فقد بلغ إجمالي الصادرات النفطية لإيران (5.369 مليون ب/ي) عام 1974, أي ما يقارب (96.9%) من إجمالي الصادرات الإيرانية, وأنخفض إلى (0.796 مليون ب/ي) عام 1980؛ بسبب احداث الثورة الاسلامية الإيرانية عام 1979, والتوقف عن الانتاج النفطي, بعد ذلك ارتفعت إلى(1.623 مليون ب/ي) عام 1982, اي ما يقارب (98%) من اجمالي الصادرات الإيرانية(24), واستمر التصدير على هذا المستوى حتى عام 1988, إذ بلغت كمية الصادرات النفطية (1.696 مليون ب/ي)؛ وذلك بسبب الحرب العراقية الايرانية واثارها التدميرية على حقول النفط الإيرانية وانخفاض الإنتاج, بعد ذلك ارتفع حجم الصادرات إلى (2.220 مليون ب/ي) عام 1991, أي ما يقارب (92.3%) من اجمالي الصادرات الايرانية, وارتفعت الصادرات حتى بلغت (2.650 مليون ب/ي) عام 1994, أي بنسبة (92%) من إجمالي الصادرات, وما يلحظ على الصادرات النطية الايرانية انها في تزايد مستمر الا ان الانخفاض ياتي مع فرض العقوبات الاقتصادية, اذ استمرت الصادرات بالارتفاع حتى عام 2012 حيث بلغت (2,102 مليون ب/ي) الا انها انحفضت الى (1,215 مليون ب/ي) عام 2013 مع بدأ العقوبات الجديدة بعدها استمرت بالانخفاض حتى عام 2017 وعاودت الارتفاع عام 2017 لتصل الى (2,01 مليون ب/ي) لتنخفض مع بدا العقوبات الاقتصادية الجديد اذ بلغت نسبة صادرات النفط (1,62 مليون ب/ي) عام 2019, ويمكن توضيح تطور الصادرات النفطية في إيران من خلال الجدول (5).

الجدول (5)

تطور الصادرات النفطية في إيران لسنوات مختارة للمدة 1980-2015

السنة	صادرات النفط	نسبة صادرات إيران النفطية إلى اجمالي	السنة	صادرات النفط (مليون ب/ي)	نسبة صادرات إيران النفطية إلى اجمالي

صادرات العالم (%)			صادرات العالم (%)	(مليون ب/اي)	
5,9	2,406	2009	5,6	0,796	1980
5,4	2,248	2010	2	1,623	1982
6,1	2,537	2011	10,1	1,696	1988
5,0	2,102	2012	12,8	2,528	1992
2,9	1,215	2013	8	2,650	1994
2,7	1,109	2014	9,7	2,407	2003
4,1	1,081	2015	6,7	2,684	2004
4,6	1,22	2016	5,8	2,394	2005
6,5	2,01	2017	6,2	2,561	2006
6,1	2,32	2018	6,5	2,639	2007
4,7	1,62	2019	6,4	2,574	2008

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

-1OPEC Annul Statistical Bulletin 1980, (Austria, OPEC 1980), pp .10-9
-2OPEC Annul Statistical Bulletin 1994,(Austria, OPEC 1994), p .8
" -3Iran: Overview data for Iran." Energy Information Administration - EIA - Official Energy Statistics from the U.S. Government. N.p., 30May 2015. Web. 7May .2019

رابعاً: المشاكل التي تواجه القطاع النفطـــي الإيرانـــــي

تواجه صناعة استخراج النفط في ايران مشكلات عدة، لعل من أبرزها تعرض حقول النفط الرئيسة إلى إجهاد وضغط كبيرين, بهدف إبقاء مستوى إنتاج النفط متَسقاً مع حصة إيران في الأوبك, ففي الوقت الذي تشغل فيه الحقول البرية بشكل خاص بأكثر من طاقتها القابلة للاستمرار فإن هذا التشغيل من شأنهِ إذا استمر على هذا النحو أنْ يلحقَ الضرر بضغط المكامن, وفي النتيجة تضطر شركة النفط الإيرانية (نيوك) إلى إغلاق بعض الحقول من أجل اصلاحها؛ بسبب دخول المياه إلى الآبار النفطية(25), وما يحدثهُ ذلك من تراجع في ضغط المكامن وخاصة في حقول الاهواز وأسمري وجشساران وآغا جاري وكراج فارسي وماريون)، مما دفع إيران إلى خفض الانتاج, وإذا كانت نسبة الماء في الابار النفطية الإيرانية مرتفعة، فإنها ليست مشكلة بحد ذاتها، وإنما المشكلة تكمن في محدودية قدرة إيران على فصل الماء والغاز عن النفط أثناء الإنتاج, ولذلك فإن إيران بحاجة إلى منشات فصل جديدة قبل أن تتمكن من المحافظة على طاقتها الانتاجية, ومن ثم إلى تمويل تكنولوجيا غير متاحة لها باستمرار(26).

اضطرت إيران إلى دفع تكاليف تراوحت ما بين (5-10 مليار دولار) لانشاء معامل لنزع الملح والماء عن النفط، وإلى وسائل لرفع الماء اصطناعياً؛ وذلك بسبب تعقيدات حقولها البرية, وضرورة بناء أنظمة متطورة لحقن الغاز في كل حقل بمفرده, اما الحقول البحرية الايرانية والتي يبلغ احتياطي النفط المؤكد فيها (10 مليار برميل), فقد سجلت انخفاضاً حاداً في الإنتاج النفطي في العقود السابقة, إذ أنَ كلفة الانتاج في الحقول البحرية تفوق كلفة الانتاج في الحقول البرية؛ لأن عملية استخراج النفط من الحقول البحرية

تحتاج إلى بناء أرصفة تمتد من الشاطئ إلى داخل المياه، وإنشاء جزر صناعية في المناطق الضحلة تقام عليها أجهزة الحفر, فضلاً عن ذلك فإنَ الحقول البحرية الإيرانية تفتقر إلى الضغط الكافي، بسبب عدم توفر التقنية اللازمة لتطوير الانتاجية, إذ تتعترض معدات الحقول البحرية إلى توقفات مستمرة, وهناك مشكلات فنية تعترض منصات الإنتاج فيها(27).

خامساً: إسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي.

يعبر الناتج المحلي الاجمالي الايراني عن مستوى الاقتصاد القومي وتطوره, وهو مؤشر عن مستوى النشاط الاقتصادي, ويؤدي القطاع النفطي دوراً مهماً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي, وهو ما يوضح لنا مدى التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الإيراني, وتُعد ايران واحدة من اكثر دول العالم انتاجاً وتصديراً للنفط الخام, ويؤدي القطاع النفطي دوراً كبيراً في عدم توازن الهيكل الاقتصادي الايراني من خلال المساهمة الكبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي اجمالي الصادرات الايرانية. مما جعل الهيكل الاقتصادي الايراني اقتصاداً احادياً رهيناً لقطاعه النفطي الذي يخضع لتاثيرات السوق النفطية الدولية وما ينجم عنها من عدم استقرار الموارد المالية الحكومية المتأتية من تصدير النفط الايراني(28). والأهمّية النسبية للقطاع النفطي في الـ (GDP) ظهرت بداية من عام 1973, ونلحظ أن نسب النمو في الناتج المحلي للمدة 1982-1979, امتازت بالانخفاض؛ بسبب اندلاع الثورة الإيرانية في تلك المدة على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، إذ بلغ معدل نمو الـ (-)(3.88%GDP) عام 1979, إذ قامت إيران بتخفيض الإنتاج النفطي لديها, ونشوب الحرب العراقية الإيرانية عام 1980, وما تطلبتهُ من زيادة في الإنفاق العسكري فاصبحت نسب الـ(GDP) سالبة, إذ بلغ (-9.57%), وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية أخذت معدلات نمو الناتج الـ (GDP) بالارتفاع فقد بلغت (13.93%) عام 1990(29).

لقد ارتفعت نسبة إسهام النفط إلى(10.8%) من الـ (GDP) عام 1990, قياساً بالقطاع الزراعي الذي بلغت نسبة إسهامه (23%) من الناتج المحلي الاجمالي, بعد ذلك ارتفعت نسبة الإسهام إلى (16%) من إجمالي الـ (GDP), قياساً بنسبة القطاع الزراعي التي بلغت (20.9%) من إجمالي الناتج المحلي, وارتفعت نسبة الإسهام إلى(31.4%) عام 2004, وارتفعت نسبة القطاع النفطي من الناتج المحلي حتى بلغت (45.2%) عام 2008, بعد ذلك انخفضت إلى(40.6%) عام 2009, وذلك على إثر الأزمة المالية التي أصابت الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره عالمياً, وشهد الـ ((GDP تراجعاً منتظماً وكبيراً, فمن معدل قدره(46.5%) في تموز عام 2011 إلى (41.4%) للشهر نفسه عام 2012، وإلى(40.2%) عام 2013 وللشهر نفسه، في حين وصل إلى(.238%) عام 2014. نتيجة تأثير الأوضاع في سوريا، ونتيجة للعقوبات الاقتصادية. وتبقى نسبة مساهمة النفط عالية على الرغم من تطور الاقتصاد الايراني إذ بلغت (41,3%) عام 2019. وقد مكّنت أسعار النفط في البداية من إنقاذ الاقتصاد الإيراني، إذ ارتفع الـ GDP من نحو 467) مليار دولار) عام 2010 إلى نحو(592 مليار دولار) عام 2011، إلا أن استمرار العقوبات وتشديدها أدى إلى تراجع النمو بعد عام 2012، حتى وصل الـ GDP إلى نحو(425 مليار دولار) عام 2014، واستمر الـ GDP بالانخفاض حتى وصل إلى نحو (393 مليار دولار) عام 2015.

إن أغلب الدول التي تتوافر فيها الموارد الطبيعية، وبالأخص النفط أصبحت اقتصادات ريعية غير أنتاجية, إذ إن الاعتماد على النفط مع ضعف السياسات الاقتصادية لأغلب الدول الريعية, وإهمال القطاعات الإنتاجية وتراجعها، أدّى إلى زيادة تخلف اقتصاداتها، وأن اعتماد الدول الريعية على النفط جعلها أكثر انكشافاً على الخارج, وتراجعت فيها اسهامات القطاعات الأخرى, وعلى خلاف ذلك دول ريعَية أخرى تمكّنت من تشجيع بعض القطاعات إلى جانب القطاع النفطي، فأصبح بإمكانها أن تستغل نسبة محددة من ايرادات النفط، والاعتماد على القطاع الزراعي والصناعي والسياحي والمالي, إذ شكلت هذهِ القطاعات نسبة عالية من الـ (GDP) ونسبة عالية من إيرادات ميزانية الدولة, كما هو الحال في إيران التي ابحت ذات امكانيات أقتصادية شجّعتها على توسيع الطاقات الأنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثاني: طبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني

تعتمد إيران بشكل كبير على إنتاج وتصدير النفط الخام, وهذا الاعتماد المتزايد في الصادرات والإيرادات العامة وميزان المدفوعات يعبّر عن الخلل المزمن في التركيب البنيوي للاقتصاد الإيراني, ووجه الخلل الآخر في الأقتصاد الإيراني يكمن في الاعتماد المطلق على التجارة الخارجية, ولا سيما الاعتماد على الدول الصناعية المتطورة, في استيراد معظم السلـــــع وأغلب الخدمات اللازمة لسد الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية, وكذلك تصدير معظم إنتاجها إلى هذه الدول, ويؤدي هذا الوضع إلى انعكاس التأثيرات والأزمات الاقتصادية وتقلبات الأسواق الخارجية على الاقتصاد الإيراني(30). ويمكن تقسيم الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الايراني إلى اختلالات داخلية واختلالات خارجية.

اولاً: الاختلالات الاقتصادية الداخلية

1- الإفراط في الاستهلاك وضعف مرونة الهيكل الإنتاجي.

أدّى ارتفاع العائدات النفطية على خلفية تعديل أسعار النفط إلى حالة من الاستهلاك المرتفع القائم على نمط من الأداء الاقتصادي المتواضع آنذاك, بسبب عدم مرونة الهيكل الإنتاجي, وضعف قدرتهِ في سد احتياجات السوق المحلية لأغلب السلع والخدمات, نتيجة التغير في أنماط الاستهلاك، فقد أدّى تطور الاستهلاك إلى ظهور أنماط استهلاكية موجهة نحو الاستيراد؛ لذلك نجد أنَ جزءاً كبيراً من القدرة الشرائية المحلية قد تسرب إلى الخارج عبر استيراد السلع, وقد اتسعت الفجوة بين الطلب الاستهلاكي الداخلي الكبير والعرض المحلي المحدود على مر الزمن، وأدّى ذلك إلى زيادة استيرادات إيران من مجموعة شديدة التنوع من السلع الاستهلاكية لتغطية هذه الفجوة. أمَا الآن فقد اعتمدت إيران على إنتاج معظم احتياجاتها الاستهلاكية لغرض سد الحاجة المحلية ولأغراض تصديرية(31).

2- انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

يشكّل انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد تحدّياً كبيراً لإيران, إذ عليها أن تزيد من معدلات النمو الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة, في الوقت الذي تواجه فيه إيران صعوبات اقتصادية عدة, يبلغ معدل النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الـ GDP في إيران (9.2%) خلال المدة 1965-1980, وانخفض إلى(1.1%) خلال المدة 1980-1991, فيما بلغ نصيب الفرد من الـ GDP نحو (2320 دولاراً) عام 1991, وهو ما يعادل (23%) مع مثيلهِ في الدول الصناعية المتطورة؛ ويُعزى ذلك في جانب منهُ إلى ارتفاع معدل نمو السكان في إيران والذي يبلغ (3%) سنوياً, يضاف إلى ذلك فشل خطط التنمية الاقتصادية في إيران, في جهودها الرامية إلى رفع معدلات الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة, بما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة المواطن الإيراني(32).

3- مشكلة الفقر

أضحت بعض المشكلات كالفقر وعدالة توزيع الدخل من المهام الأساسية التي يتم بحثها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وتسعى إيران بصفتها أحدى الدول النامية إلى تحقيق وإنجاز النمو الاقتصادي والتنمية والتوزيع العادل للدخل كمحاولة للقضاء على الفقر ومن ثم زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية لأكبر عدد ممكن من افراد المجتمع, ومما لاشك فيه وجود العلاقة التبادلية بين الفقر والتنمية(33) وللحد من مشكلة الفقر أو القضاء عليه يفترض بلوغ مراحل متقدمة من التنمية، ولتحقيق الأخير يتطلب الأمر الحد من مشكلة الفقر. وعند متابعة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في أيران نلحظ انخفاض معدل النمو من (22.5%) عام (1976) الى (9.6-%) عام (1980)(34) و (8.8-%) عام (1988). فهذه المعدلات السالبة للنمو لايمكن ان تسهم في مكافحة الفقر وبالتالي التقليل من عدد الفقراء. بل على العكس من ذلك نلحظ ازدياد عدد العوائل الفقيرة في ايران. اذ بلغت نسبة العوائل الفقيرة في ايران (35.6%) عام 1982 ونتيجة للتغير الحاصل في حدود خط الفقر من (1376.3) دولار عام (1982) الى (1043) دولار عام (1984) انخفضت هذه النسبة الى (29.0%) عام (1984). وارتفعت نسبة العوائل الفقيرة في ايران الى (44.3%) عام (1987) بالرغم من انخفاض حدود خط الفقر الى (1001.6) دولار عام (1987).

ومن المسائل المهمة التي ترتبط بمفهوم الفقر هي مسألة توزيع الدخل؛ وذلك لاهمية عملية اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة, اذ تعد الزيادة في مستوى الدخل احد الشروط الرئيسة لارتفاع

المستوى المعيشي لافراد المجتمع؛ لذا تمت عملية اعادة توزيع الدخل والثروة بعد عام 1979 من خلال الاصلاحات الزراعية التي أدت إلى تقسيم المساحات الزراعية الشاسعة بين المزارعين الصغار بعد ان كانت مملوكة من قبل كبار الاقطاعيين، واممت المصانع الكبيرة والصغيرة للقطاع الخاص ووضعت تحت تصرف الدولة بدافع المحافظة على حقوق الفقراء. وقيام الدولة بتوزيع الأراضي السكنية وبأسعار رمزية إلى الفقراء الوافدين الى المدينة من الريف. وأُسست لأول مرة مؤسسات جديدة بهدف تقديم الخدمات الى الفقراء كمؤسسة الجهاد للبناء ومؤسسة الثورة الاسلامية للسكن التعاوني. فضلاً عن تبني الدولة للعديد من المهام بهدف تقديم بعض الخدمات كالتعليم والصحة والبريد والنقل الى شريحة واسعة من المجتمع الايراني(35) فضلاً عن بعض السياسات الاخرى التي اعتمدتها ايران مثل:-

1. تعديل سياسات الأجور برفع الحد الأدنى للأجور, وأجراء تغيرات في ضريبة الدخل.
2. التأميم وإعادة توزيع الدخل. إذ تم تأميم (28) مصرفاً كانت تمتلك (43.9%) من أموال جميع المصارف, والسيطرة على حوالي (800) ألف هكتار من الأراضي الزراعية وتقسيمها بين المزارعين(36).

وتفاقمت مشكلة الفقر في إيران نتيجة لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وأصبحت مشكلة ذات طابع انساني واجتماعي خطير، نظراً لضعف هياكل مؤسسات الضمان الاجتماعي، على الرغم من وجود العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية المهتمة بشؤون الفقراء مثل مؤسسة الشهيد ومؤسسة المعاقين والمستضعفين ومؤسسة (15) خرداد ومؤسسة الإسكان ومجموعة مؤسسات الحياة الأفضل. وتزداد مشكلة الفقر خطورة عند ارتفاع الأسعار وخاصة الغذائية وتقليص الدعم الحكومي للعديد من السلع والخدمات. إذ يؤدي هذا إلى تغيير أنماط الاستهلاك لدى العوائل الفقيرة. أي قيام الفقراء باستهلاك أنواع رخيصة من المواد الغذائية وابتعادهم عن السلع ذات السعرات الحرارية كاللحم والحليب ومنتجات الألبان(37).

4- تزايد الانفاق العسكري.

يمثل الإنفاق العسكري في جزءاً كبيراً منهُ أحد أوجه الإنفاق الاستهلاكي الذي يؤدّي غالباً إلى استنزاف الموارد الاقتصادية؛ ممّا يقلّل من الإمكانات المتوافرة للتنمية الاقتصادية, وهو موطن رحب للهدر والضياع؛ لأنّهُ يؤدي إلى اقتطاع كبيرٍ من الجزء المخصّص للتّراكم الرأسمالي, ومن شأن هذا أن يقلل من إمكانية رفع القدرة الإنتاجية الوطنية. ارتفع الإنفاق العسكري في إيران (بالأسعار الثابته لعام 1985) من (4735 مليون دولار) عام 1975, إلى(4924 مليون دولار) عام 1990, ويأتي الإنفاق العسكري الإيراني من خلال تطوير البرنامج النووي, ودعم العديد من الدول بالسلاح ومنها العراق وسوريا واليمن, نظرا الى السعي المستمر لتطوير البرنامج النووي(38).

5- مشكلة التضخم.

تُعد مشكلة التضخم في إيران مشكلة مزمنة ومستمرة عانى منها الاقتصاد خلال العقود المنصرمة, وأفضت مشكلة التضخم إلى سوء توزيع الدخل وعدم المساواة و أصبحت هذه المشكلة أحدى وسائل الضغط على الفقراء، وأدت إلى توجيه الاستثمارات نحو الإعمال غير المنتجة أو المنخفضة الإنتاجية والابتعاد عن القطاعات الإنتاجية، فضلاً عن مساهمة التضخم في تدني معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل(39).

بدأت بوادر التضخم في النصف الثاني من عقد السبعينيات من القرن العشرين, إذ كانت الدولة تحافظ على ثبات سعر صرف الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي وبواقع (70 ريال للدولار), وترتب على هذا ان تكون السلع المستوردة من الخارج ارخص ثمناً من مثيلاتها المنتجة من قبل الصناعة المحلية. وتفاقم هذا الأمر جراء تزايد الدخول النقدية للمواطن والدولة نتيجة لتعديل اسعار النفط مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم في الداخل الى (13.7%) كمتوسط سنوي للمدة (1973-1977). ونتج عن ذلك زيادة الاستيرادات المعتمدة على ارتفاع اسعار النفط عالمياً مما افقد الصناعة المحلية القدرة على التنافس مع السلع المستوردة. وشجع ذلك على زيادة استهلاك الافراد مؤدياً إلى زيادة الطلب على العرض السلعي المتزايد بالاعتماد على الخارج. وجراء ذلك ارتفع معدل التضخم في العامين 1978-1979 الى

(30%)(40). ورافق التوسع في الإنفاق العام والزيادات المطّردة في الإنفاق العسكري عام 1974, تسّربُ جزء من العائدات النفطية الإيرانية عبر استيراد السلع والخدمات, مما أدى إلى ظهور موجات عالية من التضخم, وزاد الأمر سوءاً ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية والخبرات الفنية المستوردة, مما أدى إلى تحمل المجتمع الإيراني لكلفة اجتماعية ثقيلة الوطأة ناجمة عن التوسع في الاستثمار, في محاولة لاختصار الزمن وتحقيق التنمية الاقتصاديي في حقبة محدّدة بدلاً من امتدادها اجيالاً(41).

بعد ذلك أخذ معدلاتٍ متفاوتةً خلال مدة الحرب الايرانية العراقية إذ ارتفع معدل التضخم إلى(28.9%) ولكن بعد انتهاء الحرب مع العراق عاودت أسعار النفط ارتفاع واستطاعت الحكومة احتواء الآثار التضخمية, إذ انخفضت نسبة التضخم إلى(18.9%) عام 1992, وبلغ معدل التضخم (15.5%) خلال المدة 1997-2004, بعد ذلك ارتفعت معدلات التضخم حتى بلغت (18.5%) خلال المدة 2005-2013(42), كما سجل معدل التضخم في العقد الثاني من القرن العشرين ارتفاعا ملحوظا، واضطرت الأسر إلى زيادة نفقاتها بنبة (47.5%) شهريا مقارنة بنفس المدة من العام الماضي، وتضررت الأسر الريفية على نحو خاص من جراء ارتفاع الأسعار. فبحلول أغسطس/آب 2018، كان الريال الإيراني فقد (172%) من قيمته على مدار (12 شهرا)، حيث ارتفع سعر الصرف إلى أكثر من (100 ألف ريال) مقابل الدولار, واسهم ذلك في عودة معدل التضخم المحسوب إلى (24%) في أغسطس/آب 2018، والى (27,7%) عام 2019, وهو معدل لم تشهده الدولة منذ عام 2013(43) وبهذا فإنَ ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الإيرني أضعف قدرتهُ على التصدير وزاد ميله نحو الاستيراد, الذي يعدُ الجسرَ الذي تمرُ من خلاله الآثار التضخمية من الدول الصناعية المتطورة إلى الاقتصاد الإيراني, ويمكن توضيح معدلات التضخم في ايران من خلال الجدول (6).

جدول (6)

معدلات التضخم في ايرات لاعوام مختارة للمدة 2011-2019

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2011	20,6	2014	16,2	2017	8,3
2012	41,3	2015	8,4	2018	47,8
2013	19,6	2016	11,8	2019	27,7

المصدر:

-1 Christian Dreger& Teymur Rahmani, The Impact of Oil Revenues on the Iranian Economy and the Gulf States, German Institute for Economic Research, 2019, P.16

وهنا نلحظ عدم التزام إيران بالإجراءات الواجب إتباعها في حزمة الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بسبب الفلسفة السياسية الحاكمة والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة، لذا قامت الدولة بالاقتراض من البنك المركزي مؤدية بذلك إلى زيادة وتوسع القاعدة النقدية وزيادة الإنفاق العام في الوقت الذي يعاني الجهاز الإنتاجي في إيران من عدم المرونة مما يعني ارتفاع معدلات التضخم. فالسياسات الإصلاحية لم تنجح في القضاء على مشكلة التضخم وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين الفلسفة السياسية الحاكمة والتي تحاول تقديم المزيد من الخدمات بواسطة الدولة ، وتمويل تلك النفقات بالعجز عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، يؤدي إلى استمرار معدلات التضخم ، وهذا يعني الازدواجية والانتقائية في التطبيق. ويمكن توضيح مستويات الارتفاع والانخفاض في التضخم للمدة من 2011 ولغاية 2019 من خلال الشكل (4).

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الاتية:

1- الاقتصاد الإيراني والعقوبات الأمريكية.. ما القصة, موقع الجزيرة, البحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط:
http://mubasher.aljazeera.net

2- Christian Dreger& Teymur Rahmani, The Impact of Oil Revenues on the Iranian Economy and the Gulf States, German Institute for Economic Research, P.2019 16,

6- مشكلة البطالـــــــــة:

تعد البطالة من اخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الإيراني وذلك لآثارها السلبية سواء المباشرة ام غير المباشرة. وتعبر البطالة عن حالة الاختلال في سوق العمل والناجمة عن وجود الاقتصاد في حالة دون مستوى الاستخدام الكامل لقوة العمل(44), استهدفت السياسة الاقتصادية الإيرانية منذ بداية السبعينيات في أحد جوانبها المحافظة على مستوى عال من الاستخدام, لكن ما حققتهُ إيران في هذا المجال لا يزال دون مستوى التخطيط بكثير, إذ ارتفع عدد العاطلين عن العمل من (320 ألف عامل) عام 1973, إلى((942 عام 1981, ثم ارتفع إلى(2,452 مليون) عام1991, بينما ارتفع معدل التضخم من (3,5%) عام 1973, إلى(8%) عام 1984, ثم ارتفع إلى(15,4%) عام 1991, وهذا يعني ابتعاد سوق العمل الإيراني عن حالة الاستخدام الكامل(45), مما يؤشّر اختلالاً واضحاً بين عرض العمل والطلب عليه, إذ بلغ معدل نمو عرض العمل نحو (4%) خلال المدة 1991-1973 في حين لم يستطعْ الطلب على العمل أن ينمو بأكثر من (3,3%) خلال المدة ذاتها, وارتفعت معدلات البطالة حتى وصلت إلى(10,5%) عام 2007, وارتفعت إلى(12%) عام 2014. ثم ارتفعت إلى (12,4%) عام 2016(46), واستمرت بالارتفاع حتى بلغت (13,5%) عام 2017. بعد ذلك شهدت معدلات البطالة تحسناً طفيف حيث وصلت إلى (12.8%) في أبريل/نيسان - يونيو/ حزيران 2018, واستمرت بالارتفاع حتى بلغت (14.3%) عام 2019 فكان للعقوبات الاقتصادية المفروضه على ايران اثر واضح مع انخفاض حجم الصادرات ادى الى ارتفاع ملحوظ بمعدلات البطالة(47).

مما سبق نجد أنَ ظاهرة البطالة في إيران تكمن في التباين بين معدلات نمو السكان والقوى العاملة, وإلى عدم مطابقة الظروف الاقتصادية للظروف السكانية مطابقة كمية ونوعية, وأن عدم المطابقة هذا ناجم عن عدم وجود سياسة تخطيطية في هذا الشأن, وهذا أدّى إلى فوضى وارتباك في توزيع الأيدي العاملة وفقاً لاولوية كل قطاع إنتاجي, وأدى استفحال ظاهرة البطالة في الاقتصاد الإيراني إلى تزايد ضغوطات العاملين على فرص العمل المتاحة مما أثر سلباً على دخل الفرد العامل في إيران, فالسياسة الاقتصادية الإيرانية استهدفت في احد جوانبها المحافظة على مستوى عال من الاستخدام. إلا انه مازال الاقتصاد الإيراني يعاني من الارتفاع المستمر بمعدلات البطالة وذلك قبل وبعد فترة الإصلاحات الاقتصادية. وأصبحت هذه المشكلة أكثر وضوحاً نتيجة لارتفاع معدلات البطالة.

7- الفساد المالي والإداري:

تمتدُ جذور الفساد المالي والاقتصادي في إيران إلى ما قبل ثورة 1979, إذ كان شعار محاربة الفساد ومحاسبة المفسدين من أهم شعارات الثورة, لكن تجربة إيران وإدارة الدولة أثبتت أنَ اجتثاث الفساد ليس أمراً سهلاً, إذ ظهرت في النظام الجديد فئة اجتماعية منتشرة في أجهزة الدولة تستفيد من الفساد وثقافته, وأصبحت مظاهر الرشوة واقعاً مشهوداً عند عموم المجتمع الإيراني, وهذا ما دعى بعض المفكرين في بداية تسعينات القرن الماضي إلى مراجعة مفهوم الدولة كما ترسمهُ نظرية ولاية الفقيه المطلقة، التي وجدوا فيها تغييباً للإرادة الشعبية في الحكم وحجباً لرقابة المجتمع على الدولة ومؤسساتها, ومن بين من تناولوا هذا الموضوع بالدرس والتحليل الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، الذي خصصَ فصلاً كاملاً من كتابه (الأمن القومي والنظام الاقتصادي الإيراني)، لدراسة قضية الفساد المالي والاقتصادي في ثمانية محاور تفصيلية، عني في المحور السادس منها بـ (وضعية الفساد المالي والاداري والاقتصادي في ايران) في حين حاول في المحور الثامن أن يتقديم مقترحات لمواجهة الفساد في إيران(48).

يُعد الفساد المالي والإداري أحد أبرز عوائق النمو في إيران, إذ تراجعت إيران إلى المرتبة (133) من بين (176 دولة) عام 2016, وذلك بعد أن كانت تحتل المرتبة (120) عام 2011, وقد تحول واقع الفساد إلى واقع هيكلي مؤثر سلباً في المجالين الاجتماعي والسياسي, وإن رؤية المرشد خامنئي إلى طبيعة الصراع ضد أعداء الخارج دفعتهُ إلى عدِ أي نقاش إعلامي وسياسي لقضايا الفساد إساءةً للنظام ودعماً غير مباشر للأعداء, ممّا أثر تأثيراً مباشراً في آليات المراقبة والمحاسبة داخل مؤسسات الدولة(49), وهذا ما يؤكده تجميد تقارير لجان التفحص الرسمية, ومن أهمها تقرير للبرلمان الإيراني يتحدث عن وجود (4500) ملف تخص مخالفات مالية وإدارية لمؤسسات وشخصيات حكومية. وبهذا نجد أن قضايا الفساد وما يتبعها من محاكمات تستخدم أغلب الأحيان في تصفية الحسابات السياسية ضد تيارات تهدِد مصالح القوى المتنفذة في الحكم, وإن هذا السلوك أحد أهم المعضلات أمام جهد مواجهة الفساد المستشري في أجهزة الدولة في إيران.

لتعزيز محاربة الفساد ركزت رؤية الاقتصاد المقاوم على (استقلالية وحماية القضاء من التدخلات السياسية واعطائه صلاحية كاملة وتشريع القوانين الضرورية والحديثة التي يحتاجها. واعداد كوادر بشرية تتصف بالامانة والمصداقية. وتنشيط الدور الرقابي على الاعمال والاعتماد على العنصر البشري المتخصص وتفعيل صلاحيات الأجهزة الرقابية على أعمال الجهاز التنفيذي ومحاسبة المقصرين, واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في نظم الرقابة والتطوير البنيوي في الهياكل المعنية بادارة الاقتصاد. واعطاء دور وسائل الاعلام وقدرتها على فضح الفساد ووجود شفافية في بيئة العمل الاعلامية والحرص على المعلومة الصحيحة وكشفها.

ثانيـــــاً: الاختـــــلالات الاقتصاديـــــة الخارجيـــــــــة

1- التقلب في سعـــر الصـــــرف:

تولي إيران أهمية كبرى لعوائد الصادرات, ولاسيما عوائد النفط, كونها العنصر الأساسي في الحصول على العملات الصعبة, التي يتم بها تدعيم سعر الصرف للعملة المحلية (التومان) واستقراره؛ نتيجة تدعيم الاحتياطيات النقدية. وقد كان لأرتفاع سعر النفط تأثير كبير في سعر الصرف الحقيقي, إذ إن إيران تقبض مداخيلها من واردات النفط بالدولار الأمريكي, فتحولها إلى التومان وتطرحها في التداول(50), فعلى خلاف الدول النفطية الأخرى, نرى إيران قليلة التعامل بالدولار بالاستيراد والتصدير باستثناء مبيعات النفط المقيمة بالدولار وبعض التعاملات الأخرى, وقد مرّت إيران بطفرات وتغيُّرات عدة في سعر الصرف منذ تسعينيات القرن العشرين، متأثرَة بالطبيعة السياسية الخاصَة والمتوتِرة مع القوى الكبرى في العالَم، وحصار اقتصادي خانق فرضتهُ الولايات المتحدة عليها منذ التسعينيات، وتبعهُ حصار دوليّ مع بدايات الألفية الثانية، ثم عقوبات غربية مغلَظة منذ 2012 على أثر تطوير برنامجها النووي، وكان أعمقها تأثيرًا هو فرض الحظر على الصادرات النِفْطية، من ثم تأثر الإيرادات النفطية التي تمثل عصب الاقتصاد الإيراني, والمصدر شبه الكُلِّيّ للعملة الأجنبية، بعد حصار أمريكي دام سنوات طويلة. ومع كل أزمة من الأزمات السابقة يتأثّر سعر صرف العملة الإيرانية أمام الدولار وباقي العملات الأجنبية. ويمكن توضيح معدل سعر صرف التومان أمام الدولار, وتأثير تقلبات أسعار النفط من خلال الشكل (2).

الشكل(2)
يوضح معدل صرف الدولار امام التومان الايراني خلال المدة (2001-2019)

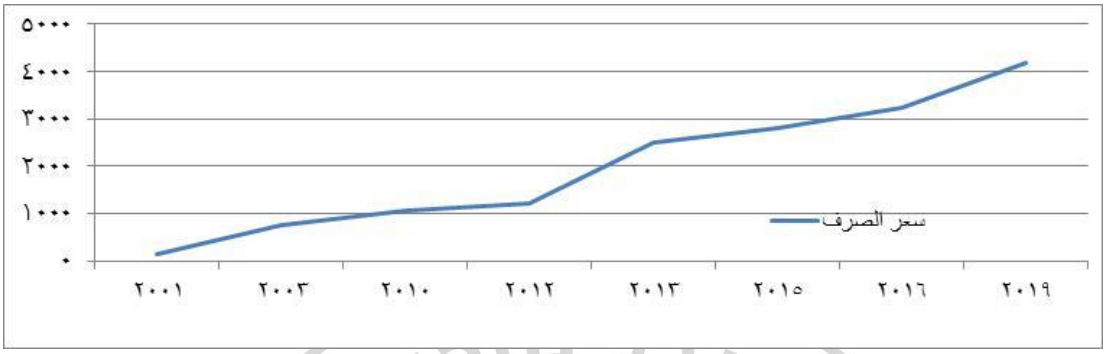

المصدر: الشكل من اعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر الاتية:
1- مسعود نيلي، التخلف والاقتصاد الإيراني، مؤسسة الاستشارات العلمية، جامعة شريف، طهران, 2004, ص22.
2- عبد الحافظ الصاوي, السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار في حقول إيرانية, بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط:: https://www.alaraby.co.uk/economy/ 12/11/2019

يُبيّن الرسم البياني القفزات السعرية الكبيرة لسعر الصرف الرسمي في مدة زمنية طويلة، بدأت بارتفاع كبير بعد عام 2001 إذ بلغ (143 تومان/ دولار)، ثم بلغ هذا الارتفاع 430)%) في عام 2003 ليسجل سعر الصرف (758 تومان/ دولار)، مقارنة باستقرار نسبي للسعر حول (137 تومان/ دولار) طوال المدة من 1991 حتى عام 2000، مع أنخفاض تدريجي بأسعار النفط من 32) دولار/ برميل) عام 1992, حتى وصل إلى (17,5 دولار/ برميل) عام 1999, واستمر ارتفاع الدولار وانخفاض التومان تدريجيًّا حتى وصل سعر الصرف (1200 تومان/ دولار) في عام 2012، ومن البديهي أن زيادة أسعار النفط وما ترتب عليها من فوائض في الميزان التجاري وفي ميزان الحساب الجاري(51), قد ساعد على تعزيز موقف العملة الإيرانية وإكسابها درجة معقولة من الاستقرار مقابل العملات الحرة, وما بعد عام 2012 أصبح الدولار يرتفع بوتيرة سريعة امام التومان الإيراني ليسجل في عام 2013 نحو (2500 تومان/ دولار), وبنسبة ارتفاع بلغت (108%) خلال عام واحد مع بدء سريان الحظر النّفْطي، وبالرغم من ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل التومان, إلا أن ما نلاحظهُ هو ارتفاع أيضاً في أسعار النفط خلال المدة منذ عام 2000, حتى عام 2013واستمر انخفاض التومان ليسجل سعر الصرف (2800 تومان/ دولار) في عام 2015 (52).

ومنذ بداية عام 2016 لم يتوقف انخفاض سعر التومان على الرغم من رفع الحظر الدولي واستئناف الصادرات النّفْطية إلى الخارج، إذ كان سعر الصرف الحكومي في بداية العام يدور حول (3230 تومان/ دولار)، واستمر في الانخفاض بمعدّلات شبه ثابتة إذ اقترب صرف الدولار في السوق الحرة من (4000) نهاية عام 2016 والانخفاض في قيمة التومان لهُ عدة أسباب منها: الانخفاض في أسعار النفط, وارتفاع قيمة الدولار, والتأثر بعوامل خارجية تمثلت في فوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأمريكية، وهو المعروف بتشدُّده تجاه إيران، فزادت التوقُّعات التشاؤمية تجاه مستقبل الاقتصاد الإيراني مع قدومه للسلطة بسبب تهديداته المتكرّرة بإلغاء الاتفاق النووي الذي وقّعَتهُ دولتهُ مع إيران وخوف المستثمرين الأجانب من الوقوع تحت طائلة الغرامات المالية الأمريكية، هذا من ناحية الأثر على الاقتصاد الإيراني. ومن ناحية أخرى، فمع نجاح ترامب ارتفع سقف الطموحات والتوقُّعات المتفائلة تجاه الاقتصاد الأمريكي،

وهو ما انعكس بشكل مباشر على قوة الدولار الأمريكي عالَميًّا أمام باقي العملات، فارتفع سعر الصرف الرسمي للدولار مقابل التومان إلى (4200 تومان/ دولار) عام 2019.

وبهذا نجد أن علاقة سعر النفط بالدولار لم تؤثر كثيراً على الإقتصاد الإيراني؛ وذلك لارتباط التومان الإيراني بمختلف العملات الأجنبية وليس فقط الدولار, كون تعاملات إيران محدودة مع الولايات المتحدة, إذ لا تمثل الولايات المتحدة سوى (3%) من صادرات إيران و(2%) من وارداتها. وركّز الخطاب السياسي لإيران على الاستغناء عن ربط عملتها بالدولار، وأنها تتجه لتنفيذ عمليات تصدير النفط بواسطة عملات أخرى، وإن كان ذلك تم بشكل إجرائي في بعض الصفقات ولبعض السنوات، إلا أن إيران وجدت نفسها في النهاية مضطرة إلى التعامل بالدولار، لاعتبارات تتعلق بطبيعة الاقتصاد العالمي، الذي يدور في فلك العملة الأميركية(53).

ثانياً: الاعتماد على الصادرات النفطية وتاثرها باسعار النفط

تُعد الصادرات القناة الرئيسة لإلغاء أو تقليل حالة تخلف الدخل القومي عن الإنفاق القومي في إطار الحسابات القومية, ويتم ذلك عن طريق دور الصادرات النفطية التي تشكل غطاء للاستيرادات الإيرانية المتزايدة ولا تختلف إيران عن باقي الدول النامية المصدرة للنفط من حيث السلع المصدرة, إذ يعاني هيكل الصادرات اختلالاً كبيراً, إذ كان النفط يسيطر على معظم هيكل الصادرات, ويؤدي دور المحرك لعمليتي النمو والتنمية الاقتصادية, وأن مدى الاعتماد الكبير على سلعة النفط ونسبة ما يسهم به في قيمة الصادرات الكلية, ينتج عن تخلف القطاعات السلعية غير النفطية, وقد أصبح تطور الاقتصاد الإيراني مرهوناً بما تدرهُ عائدات النفط من حجم الصادرات الإجمالية, وهذه الأخيرة أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية, وبتحسين قيمة الدولار الذي يعد عملة التسديد لهذه المادة(54).

هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والصادرات، كما هو في نسب الصادرات النفطية من مجموع الصادرات الإيرانية, إذ في عقد السبعينيات شهدت الصادرات النفطية إرتفاعاً بارزاً؛ بسبب إرتفاع أسعار النفط عامي 1974-1973, بدأ الإنتاج النفطي بالازدياد عام 1974 إذ بلغت قيمة الصادرات النفطية (20,904 مليون دولار) فكانت نسبة الصادرات النفطية (96,9%) من إجمال الصادرات الإيرانية. إلا أن نسب الصادرات الكلية انخفضت في عقد الثمانينيات؛ بسبب الحرب العراقية الإيرانية وما رافقها من انخفاض في مستويات الإنتاجية لعوامل الإنتاج الأخرى, إذ بدأت الصادرات الكلية بالانخفاض منذ بداية عقد الثمانينيات, فبلغت قيمة الصادرات النفطية (6,361 مليون دولار) عام 1986, أي بنسبة (88,0%) من إجمالي الصادرات الإيرانية, واستمرت الصادرات الكلية والنفطية بالانحفاض حتى عام 1990(55).

أما عقد التسعينيات فقد شهد تقلبات مستمرة في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وهو ما كان له أثر مماثل بالنسبة للصادرات في حركة اتجاه سعر النفط وتغيره. فكانت البداية بانتعاش الأسعار, ووصولها إلى ما فوق العشرين دولاراً بعد أن غابت عن هذا المستوى منذ أزمة 1986، فبلغت عام 1991 حوالي 32) دولاراً للبرميل)، وكانت قيمة الصادرات النفطية حينها قد وصلت إلى 276,15) مليار دولار) قياساً بالصادرات غير النفطية التي بلغت (3,385 مليار دولار), إلاّ أن مدة الانتعاش لم تدم طويلاً, إذ سرعان ماعادت الصادرات النفطية للانخفاض حتى بلغت أقل مستوياتها أثناء مدة التسعينات عام 1994, حوالي13,576) مليار دولار)؛ بسبب انخفاض السعر إلى 15,5) دولار للبرميل) مقارنة بقيمة الصادرات غير النفطية التي ارتفعت إلى (5,805 مليار دولار) أي بنسبة (30,15%), مع تشجيع القطاعات الاقتصادية وتوسيع الدعم الحكومي لها(56).

لقد اتضح أنهُ من بين أهم العوامل التي ربطت الاقتصاد الإيراني بالظروف الخارجية هو الاعتماد على إيرادات الصادرات من النفط، وهو ما جعل إيران عرضة للصدمات الخارجية, فقد كان عقدا السبعينيات وثمانينيات القرن الماضي مدة عدم التنوع الاقتصادي وتخلف القطاعات الاقتصادية والاعتماد على النفط؛ وذلك بسبب الظروف السياسية والامنية التي مرت بها إيران بداية من الثورة الإسلامية ومروراً بالحرب العراقية – الإيرانية, وتأثيرها على الأقتصاد بصورة عامة والمنشآة النفطية خاصةً. وبقيت نسبة مشاركة القطاع النفطي عند مستوى (75%) حتى عام 1999, وذلك تزامناً مع انخفاض أسعار النفط التي استمرت بالانخفاض حتى بلغت (17,5 دولار/ برميل), وبهذا بقي عقد التسعينات يشهد اعتماداً أكبر على الإيرادات النفطية.

ومع بداية عام 2000, ارتفعت أسعار النفط إلى (27,6 دولار/ برميل) فكانت البداية الفعلية لارتفاع الإيرادات العامة, إذ بلغت (28,345 مليار دولار) فارتفعت نسبة الصادرات النفطية إلى (89,63%) مع انخفاض كبير لقيمة إيرادات القطاعات الأخرى التي بلغت (2,952 مليار/ دولار), مقارنة بالإيرادات النفطية التي بلغت (28,345 مليار دولار), واستمرت نسب الإيرادات النفطية بالارتفاع حتى نهاية عام 2006, إذ بلغت (93,49%) إلا أن هذه النسبة شهدت أكبر انخفاض لها عام 2007, على الرغم من إستمرار أسعار النفط بالارتفاع, إذ بلغت قيمة الصادرات النفطية (66,214 مليار دولار), مع ارتفاع كبير لنسبة الايرادات غير النفطية التي بلغت قيمتها (32,21 مليار دولار) مع ما شهدهُ الواقع الاقتصادي من تشجيع لباقي القطاعات الاقتصادية وتطويرها. وتضاعفت جهود الساسة الإيرانين في سبيل تنويع الاقتصاد, عقب تشديد العقوبات الغربية على إيران سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أم مجلس الأمن الدولي أم الاتحاد الأوربي؛ وهذا بسبب برنامجها النووي والصاروخي.

يضاف إلى ذلك أنّ قيمة الصادرات النفطية الإيرانية تطورت من (56,131 مليار دولار) إلى (114,751 مليار دولار) خلال المدة 2011-2009؛ وذلك لارتفاع أسعار النفط من (61 دولار/ برميل) عام 2009, إلى (107,4 دولار/ برميل) عام 2011, لتعود قيمة الصادرات النفطية إلى (75,023 مليار دولار) ثم (61,923 مليار دولار) في عامي 2012-2013 تواليا.

وقد هبطت صادرات النفط الإيرانية بداية من عام 2012 بنسبة (40%) وذلك حسب ما أقر به وزير النفط الإيراني (رستم قاسمي) أمام لجنة برلمانية, وعزا الهبوط إلى العقوبات الأمريكية والأوربية المفروضة على بلاده؛ بسبب إستمرارها في تطوير برنامجها النووي, إلا أن تأخر ظهور العقوبات كان سببه تزامن تلك العقوبات مع ارتفاع أسعار النفط, بعد ذلك تراجعت قيمة عائدات إيران النفطية بنسبة (45%) في المدة نفسها؛ بسبب انخفاض الصادرات النفطية بمتوسط (1,3 مليون ب/ي) وهذا ما أدى إلى انخفاض الإنتاج بنسبة (20%), وقد تمكنت إيران من إنتاج ما متوسطهُ (2,80 مليون ب/ي) عام 2015, وتصدير (750,000ب/ي) بانخفاض عن نحو مليون برميل في عام 2014, ومنذ عام 2000, لم تكن إيران قادرة على تلبية حصتها الإنتاجية في أوبك البالغة (4 ملايين ب/ي). ومع انتهاء العقوبات أصبحت إيران قادرة على رفع إنتاجها إلى (3,8 ملايين ب/ي) بحلول نهاية عام 2015, وإلى (4,8 ملايين ب/ي) عام 2016, ويمكن لإيران أن تضيف ما لايزيد عن (300000) إلى (500000 ب/ي) إلى إنتاجها, ولكن هذا الانتاج لايتحقق نسبة صادرات عالية؛ بسبب الارتفاع الحاد في الاستهلاك المحلي(57).

التبعية التكنولوجية.

جرت عمليةُ نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتطورة إلى إيران من دون توفير الشروط اللازمة لعملية اكتساب واستيعاب التكنولوجيا الحديثة, وازدادت التبعية التكنولوجية للغرب؛ كنتيجة لازدياد حجم التعاقدات التكنولوجية لاستيراد المعدات, وافتقدت إيران القدرة على حسن تشغيل المعدات والحصول على قطع الغيار اللازمة, والخبرة البشرية المدَربة التي تضمن كفاءة التشغيل(58). كما إن صفقات استيراد إيران للطيران والسفن وتعاقدها مع شركات أجنبية على إنشاء محطات لإنتاج الكهرباء، تجعل من إيران سوقا لاستيراد التكنولوجيا شأنها في ذلك شأن باقي الدول النامية، وكان يتوقع بعد سنوات العقوبات الاقتصادية، أن تكون إيران قد أعدت لهذه المرحلة من إنتاج التكنولوجيا. ومع بداية عام 2017 أعلن عن عقد بين إيران وكوريا الجنوبية، تقوم بموجبه إيران باستيراد (10 سفن تجارية) عملاقة من كوريا، وتقدر قيمة الصفقة بـ (650 مليون دولار). وكانت إيران قد أعلنت عن صفقة استيرادها لطائرات أميركية تصل لنحو (100 طائرة بوينغ) لتطوير أسطولها المدني. وإذا استمر رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران دون منغصات أميركية، فسوف تستمر في استيراد العديد من السلع، ولن يتوقف الأمر فقط على الطائرات والسفن، أو استيراد تكنولوجيا إنشاء محطات إنتاج الكهرباء، ولكنه سيشمل كافة السلع بما فيها السلع الاستهلاكية(59). ويعزى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى النتائج العكسية للحصار الاقتصادي الذي فرضتهُ الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوربي على ايران بعد انتصار الثورة عام 1979 مما دفع الشعب الايراني إلى تحويل الحصار والمقاطعة إلى فرصة للاعتماد على الذات في العديد من الصناعات, إذ وضفت التقدم العلمي في مجال الهندسة لاسيما هندسة صناعة

السدود وهندسة الفضاء. اما التقدم العلمي الحاصل في قطاع هندسة الفيزياء النووية فمكنها من أن تصدر هذا التقدم العلمي للآخرين لخدمة التنمية(60).

1- المديونية الخارجية.

تاثرت حركة الديون الخارجية لايران بالتطورات السريعة والقوية في أسعار النفط والايرادات الايرانية من تصديره التي شكلت العامل الاساس والوحيد في تحقيق الدولة لفائض كبير في ميزان الحساب الجاري في بعض السنوات, إذ تتسم الديون الخارجية الايرانية بارتفاع حصة الديون قصيرة الأجل, وهو ما يفسر التراجع السريع ثم العودة للارتفاع السريع والعكس بصورة تجعل قيمة الديون الخارجية شديدة التذبذب من عام لاخر تبعاً لسداد الديون قصيرة الاجل او الحصول على قروض جديدة قصيرة الاجل ايضاً(61). فقد اسهم الارتفاع في اقساط خدمة الدين الى تراكم الديون الحارجية الايرانية وسجل ميزان المدفوعات الايراني عجز قدره (600 مليون دولار) عام 1979 في حين بلغ العجز في ميزانة العامة (5491 مليون دولار) عام 1979 ويعزى هذا العجز الى الجهود الايرانية الرامية الى تنفيذ خطوط تنموية طموحة خلال عقد السبعينات شجعها على ذلك توفير فائض من السيولة من اسواق المال العالمية فضلا عن توفير مصادر الاقتراض وانخفاض الاسعار الحقيقية لسعر الفائدة. وامام صعوبة تخفيض الانفاق العام الاستثماري والاستهلاكي وصعوبة خفض العجز في ميزان الحساب الجاري في ايران وعجز القطاع العام الذي اتبع ذلك لجئت ايران الى الاستدانة من اسواق المال العالمية اساسا لتمويل العجز في الحساب الجاري (62).

ومن الطبيعي في ظل تذبذب قيمة الديون الخارجية الايرانية صعودا وهبوطاً أن تتذبذب نسبتها من الدخل القومي الاجمالي, إذ ارتفعت من (7,8%) من الدخل عام 1990 إلى (23,9%) عام 1995, وتراجعت إلى (7,6%) عام 2000, وارتفعت الى (13,1%) عام 2004 ثم انخفضت الى (16,6%) عام 2005 وواصلت الانخفاظ لتبلغ (8,8%) عام 2006 والى (7,7%) عام 2007 ورغم ارتفاع الديون الخارجية في ذلك العام مقارنة بالعام السابق الا ان معدل ارتفاع قيمة الدخل القومي كان اعلى كثيرا من معدل ارتفاع الديون. كما وبلغ مقدار الدين الخارجي الايراني (6,6 مليار دولار) عام 2013, وارتفع الدين الخارجي إلى (8,4 مليار دولار) عام 2017, ومن ثم ارتفع إلى (9,9 مليار دولار) عام 2019(63).

المبحث الثالث

تاثير العقوبات الامريكية الاوربية على الاقتصاد الايراني

تخضع إيران لعقوبات اقتصادية من ثلاثة اطراف الاولى مفروضة رسمياً من الامم المتحدة وعقوبات من جانب واحد مفروضة من الولايات المتحدة الامريكية وعقوبات من الاتحاد الاوربي, ويعد الجانب الاقتصادي من أبرز المتغيرات المؤثرة في وزن سياسة إيران وفي توجهاتها الخارجية, خاصة وأن العديد من الوحدات السياسية الدولية تستخدم وسائل الضغط الاقتصادي في جعل هذا الجانب ذا تأثير مباشر على السلطة التنفيذية في إيران لتغيير توجهاتها الخارجية, إذ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية فرض العقوبات الاقتصادية على إيران منذ عام 1980, على خلفية أحداث السفارة في طهران واحتجاز الرهائن, وتضمنت العقوبات تجميد الأرصدة المالية ومنع المعاملات التجارية والاستثمار وفرض غرامات على الشركات الأمريكية التي تخالف قانون حظر التعامل مع ايران, علماً أن عدداً من الشركات الأوربية وعدداً من دول شرق آسيا كانت قد استفادت من الاستثمار في قطاع النفط الايراني، ولتحل بدلاً من الشركات الأمريكية. وتأثرت إيران جراء العقوبات الاقتصادية؛ بسبب برنامجها النووي(64).

وبدأت العقوبات أكثر تأثيراً منذ عام 2006, ومن ثم تمَ تخفيفها عام 2007, وشُدِّدتْ مرة أخرى عام 2012, على خلفية تطوير البرنامج النووي, بعد أن صدرت العديد من القرارات الدولية التي فرضت حظر توريد تكنولوجيا نووية وتجميد بعض الأرصدة من قبل دول الاتحاد الأوربي, مما أدى إلى حدوث إرباك للاقتصاد الايراني, وأدت العقوبات الاقتصادية الدولية إلى إنهاك الاقتصاد الإيراني، وقطعت مصدراً أساسياً من مصادر تمويل الموازنة الإيرانية، وهي صادرات النفط والغاز، إذ انخفض الإنتاج عام 2012, بنسبة (20%) ومنع الشركات الدولية من العمل والاستثمار داخل إيران، وما ترتّب على ذلك من تقادم

التكنولوجيا المحلية، وحاجتها للصيانة منذ سنوات، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة والتضخم داخل الدوله, وهذ ما أثر على انخفاض معدلات النمو وانخاض في صادرات النفط(65).

ظهرت علامات تعافي الاقتصاد الإيراني من الركود مؤخراً، مع نمو يقدر بـ(3%) في عام 2014, مقارنة مع نسبة نمو (1,7%) في عام 2013, ويأتي ذلك نتيجة للتخفيف المؤقت للعقوبات المفروضة على صادرات النفط الإيرانية، وسلاسل التوريد في القطاعات الأساسية من الاقتصاد, كما هو الحال في مجال صناعة السيارات ومعاملات البنوك الدولية، فضلاً عن ارتفاع ثقة المستهلكين والشركات بعد أن أجري الاتفاق الشامل بين إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد(*), ومع رفع العقوبات عام 2016, تأملت إيران بأنْ يكونَ ذلك الحل لعودة الاستثمارات والشركات الأجنبية للعمل. وليس لدى الولايات المتحدة وماتضيفه على عقوباتها الفردية لايران سوى تجديد العقوبات على الشركات المتعاملة معها وهو امر قد يؤثر سلبيا على خيارات ايران في التعامل مع الشركات الدولية, لكنها سوف تجد دائما من لايرتبط بمصالح مهمة مع السوق الامريكية ويرغب في التعامل الاقتصادي مع ايران دون ان يقيم حساب للعقوبات الامريكية الجديدة لكن مثل تلك الشركات سوف ترفع اسعار الخدمات والسلع التي ستقدمها لايران بصورة مبالغ فيها؛ لانه لم يكن امام ايران من خيار سوى التعامل معها وهو ما سيضر بمصالح الاقتصاد الايراني بشكل مؤثر اما العقوبة المؤثرة فعليا وبصورة قاسمة للاقتصاد فتبقى هي الحظر النفطي الشامل الذي لاتحتمله ايران دون وجود منتج كبير لديه طاقة انتاجية احتياطية ضخمة وجاهزة لتعويض غيابه(66).

المطلب الاول: العقوبات الافتصادية وتأثيرهاعلى اهم القطاعات الاقتصادية الايرانية

قبل الدخول في تفاصيل انواع العقوبات المفروضة على ايران لابد من الوقوف على اهم القرارات التي اصدرتها الامم المتحدة بشأن ايران وخاصة مايتعلق ببرنامجها النووي الذي عد السبب الرئيس لتحجيم قدرة ايران بالشكل الذي يهدد مصالح الدول الكبرى الاقليمية والدولية, حيثُ تناقش الجمعية العامة للامم المتحدة البرنامج النووي الإيراني بين مدة واخرى ومن خلال المناقشات تم أعتماد القرارات الآتية(67):

1- قرار مجلس الامن الدولي رقم (1696) الذي صدر في 31 تموز 2006 يطالب إيران بوقف جميع الأنشطة المتعلقة باعادة المعالجة والتنشيط استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

2- قرار مجلس الامن الدولي رقم (1737) صدر في 23 كانون الاول 2006 يمنع الامداد بالمواد والتكنولوجيا النووية وتجميد اصول الشركات والافراد الرئيسيين المرتبطين بالبرنامج النووي.

3- قرار مجلس الامن الدولي رقم (1747) صدر في 24 آذار 2007 فرض حظر على الأسلحة وتوسيع تجميد الاصول المالية الايرانية.

4- قرار مجلس الامن الدولي رقم (1803) صدر في 3 آذار 2008 وفرض توسيع تجميد الاصول الإيرانية ودعى الدول لمراقبة أنشطة البنوك الإيرانية, وتفتيش السفن والطائرات الإيرانية, ومراقبة حركة الأفراد المرتبطين بالبرنامج النووي في دولتهم.

5- قرار مجلس الامن الدولي رقم (1929) صدر في 9 حزيران 2010 منع إيران من المشاركة في الانشطة المتعلقة بالصواريخ البالستية, وتشديد الحظر المفروض على الاسلحة وفرض حظر على سفر الأفراد المشاركين في البرنامج, وتجميد التمويل والأصول الخاصة بالحرس الثوري الإيراني وخطوط الشحن الإيرانية ومنع تقديم الخدمات المالية المستخدمة في النشاطات النووية(68).

اولا: النفط والغاز والبتروكيمياويات

لدى الولايات المتحدة الامريكية تأثير كبير على سوق النفط؛ لانها المنتج الثاني عالمياً, ومرشحة خلال مدة زمنية قصيرة لتكون المنتج الاول بمعدل (12 مليون برميل يومياً), متخطية روسيا التي يبلغ معدل إنتاجها (11,6 مليون برميل)؛ ولان النفط يمثل المصدر الرئيس للدخل القومي في إيران إذ كانت صادرات إيران (2,7 مليون برميل يومياً) قبل توقيع العقوبات وأصبحت بعد الرابع من نوفمبر (1,1 مليون برميل يومياً)(69) فقد صممت الولايات المتحدة الامريكية عقوباتها لحرمان إيران من عوائد هذا المورد الحيوي, ليس هذا وحسب بل ان الولايات المتحدة الامريكية من خلال التعاون مع حلفائها يمكن ان تضمن

استقرار سوق النفط من خلال تعويض اي نقص في السوق نتيجة لخروج النفط الايراني بعد توقيع العقوبات على قطاع الطاقة ب- تخفيض الاسعار من خلال زيادة المعروض في الاسواق ولهذا الدور اهمية في نجاح او فشل الاستراتيجية الامريكية اتجاه ايران(70).

تمثل العقوبات النفطية ركيزة مهمة في استراتيجية الضغوط القصوى التي تتبناها ادارة ترامب, ومنذ دخول العقوبات على قطاع الطاقة في الرابع من نوفمبر عام 2019 حيز التنفيذ وفي مدة تمتد الى ستة اشهر كانت محط اختبار ومراجعة من الادارة الامريكية لتحديد مساحات الحركة المتاحة والخيارات الممكنة وبقدر ماينظر البعض الى ان الاستثناءات التي منحتها الولايات المتحدة لثمان دول باستيراد النفط الايراني لمدة ستة اشهر تعكس ضعفاً في احد عناصر الاستراتيجية فأن هذه الاستثناءات على العكس تمت من خلال الحوار والتفاهم مع هذه الدول, وهذا له دلالته فضلاً عن ان بعضها يعد من حلفاء الولايات المتحدة الامريكية الذين يمكن احتوائهم, كما ان هذه الاستثناءات تمت ضمن اتفاق ونقاش حول واردات هذه الدول من النفط الايراني خلال مدة الاستثناء, وهو مايعني ان الولايات المتحدة الامريكية تملك الضغط على هذه الاطراف باستثناء روسيا والصين او مساعدتها في ايجاد بدائل خلال مدة السماح(71).

حظرت القوى الدولية استثمارات الشركات العالمية في قطاع النفط والغاز الطبيعي الإيراني، بالإضافة لحظر استيراد المنتجات النفطية، ويستثنى من استيراد النفط والغاز الطبيعي بعض الدول الأوربية والآسيوية. وإزاء نهج يبدو شاملاً للعقوبات، تعرض الاقتصاد الإيراني لاستنزاف حاد، وأثقل بأعباء مالية كبيرة، لم يستطع التكيف معها لاحقاً، وكان التدهور الاقتصادي أحد الأسباب الرئيسة الدافعة للمفاوضات التي بدأتها إيران مع القوى الدولية، ومن المعلوم أن إيران من الدول الغنية بالنفط، ويشكل النفط ما يقترب من نصف إيراداتها، ونسبة تتراوح ما بين(60- 70%) من الصادرات. ومع الحظر الأمريكي والأوربي لصادرات النفط الإيرانية، تقلص قدرتها التصديرية بما يقارب النصف، ووصلت حجم الصادرات إلى (1.06 مليون برميل يومياً) خلال العام المالي 2014/2013، في مقابل (2.02 مليون برميل يومياً) خلال العام المالي 2010-2011.

كما واجه قطاع النفط والغاز الطبيعي الإيراني نقصاً في الاستثمارات والتكنولوجيا الملائمة لتطويره، ولم يكن بمقدور الشركات الأجنبية دخول السوق الإيراني، إذ حظرت العقوبات الأمريكية والأوربية ضخ استثمارات بقطاع النفط والغاز الطبيعي؛ لذا تضاءلت قدرات الإنتاجية لكلا من منشآت النفط والغاز الطبيعية. وترتب على ضعف أداء القطاع النفطي الإيراني، انكماش الاقتصاد الإيراني خلال السنوات الماضية، وسجل الناتج المحلي الإجمالي الإيراني نمواً سلبياً بنحو (6.6% و1.9%) خلال عامي 2013/2012 و 2014/2013 على التوالي.

ولم ينجُ القطاع غير النفطي بدوره من تأثيرات العقوبات الدولية، مسجلاً انكماشاً أيضا بنسبة 9.0% خلال نفس الفترتين السابقتين، وذلك نظراً للعلاقة الارتباطية بين القطاع النفطي والقطاعات الأخرى. وإزاء تزايد أعباء الموازنة، شرعت الحكومة الإيرانية منذ نهاية عام 2010 في تنفيذ إصلاح رئيس لنظام الدعم غير المباشر الخاص بالسلع الأساسية كمنتجات النفط والمياه والكهرباء والخبز منذ نهاية عام 2010، وحل محله برنامج تحويلات نقدية مباشرة إلى الأسر الإيرانية، لذا انخفض نسبة الدعم من (27%) من الـ GDP في عام 2007- 2008، إلى (1.3%) في الوقت الراهن، بحسب تقديرات البنك الدولي. ولم تسلم الأوضاع المعيشية من هذا الإجراء، تضاعف معدل التضخم منذ عام 2011 من نحو 12.4% قبل تطبيق إصلاح الدعم، إلى 32.7% خلال عام 2013-2014(72).

أما قطاع البتروكيمياويات فقد استفادت صناعة البتروكيماويات من وفرة الموارد الطبيعية بإيران، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للدولة من الإيثيلين أكثر من (7 ملايين طن متري سنوياً)، أي ما يقل قليلا عن (5%) من إجمالي الطاقة العالمية، وتعد إيران ثاني أكبر منتج ومصدر للبتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط، بعد السعودية.وفي السنوات الأخيرة، كانت إيران لاعباً رئيسياً على الساحة العالمية في تصدير البولي إثيلين والميثانول، وبلغ حجم صادراتها ما بين (1- 1.5 مليون طن) على التوالي(73).

بمقدور إيران أن تلعب تؤدي رئيسياً في تحديد أسعار منتجات البالستيك مثل البوليستر والزجاجات والمذيبات مثل الدهانات ومواد التنظيف, وبالنسبة لوجهة صادراتها من المنتجات البتروكيماوية، فلا تكاد تختلف كثيراً عن وجهات صادرات النفط، إذ تتوجه إلى الصين والعراق والامارات العربية المتحدة والهند

وأفغانستان، وتكشف بيانات الجمارك الصينية عن أن وارداتها من البولي إيثلين من إيران تضاعفت خلال المدة الماضية، فضلا الى ذلك تستورد تركيا كميات كبيرة من إيران, وترجح تقديرات مؤسسة بالتس العالمية أن إيران سيكون بمقدورها مع إلغاء العقوبات الدولية زيادة إنتاج البولي إيثيلين بنحو (3 مليون طن سنوياً) خلال العشر اعوام القادمة، وربما يرتفع إلى (8 مليون طن)، وتذهب خطط حكومية إيرانية لزيادة طاقتها الانتاجية من الميثانول إلى (32 مليون طن سنوياً)، خلال العشر أعوام المقبلة(74).

ثانيـــاً: واقـــــع الصادرات غير النفطيـــــة السلعيـــــة واثر العقوبات الاقتصاديـــــة

تصنف الصادرات غير النفطية في إيران إلى ثلاث مجاميع، الأولى تشمل السلع الزراعية والثانية تضم السلع المصنعة يـدوياً والتحفيات وأخيراً المجموعة الثالثة والتي تضم السلع الصناعية, وبلغت قيمة صادرات إيران من السلع والخدمات (105 مليار دولار) منها (53 مليار دولار) نفطية عام 2017، وبذلك يكون متوسط موارد الصادرات للفرد (1290 دولار) وهو منخفض لا يكفي لتمويل المستويات المرغوبة من الاستيرادات للاستهلاك والاستثمار، مع ان الاقتصاد الإيراني قد تكيف للاكتفاء بمثل هذه المقادير من العملة الاجنبية. ونتيجة لذلك التكيف حقق فائضا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية بنسبة (4.1%) و(3.9%) من الناتج المحلي لعامي 2017-2018 وبالأرقام المطلقة بينت النشرة الاقتصادية للبنك المركزي الإيراني ان فائض الحساب الجاري (15.8 مليار دولار) وفائض الميزان التجاري (22.6 مليار دولار) لآخر سنة، وتتجه صادرتها من غير النفط الخام نحو التزايد في الاعوام الاخيرة. وقد أعتاد الاقتصاد الإيراني على تذبذب في موارد الصادرات في سنوات حرب الثمانينيات؛ وتكرار التغيرات الحادة في اسعار النفط والعقوبات الاقتصادية. وارتفعت الصادرات الإيرانية غير النفطية من (6%) من الـ GDP في 2012 - 2013 إلى (10%) من الـ GDP في 2018 – 2019(75).

كادت إيران أن تتجاوزت مشكلات مرحلة التعثر التي شهدتها بين عامي 2006 – 2015, وتواصل العمل في البيئة الدولية لولا النقض الامريكي للاتفاق النووي, وربما تنجح في تنمية الصادرات غير النفطية، وتنتفع من زيادة اسعار النفط ليعمل اقتصادها مع فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات يعادل (5%) من الناتج المحلي وتراكم احتياطيات دولية تضمن لها استدامة اطول. وبموازاة هذا المسار وبصرف النظر عن العقوبات تبقى الضغوط التضخمية مستمرة بسبب محدودية الطاقة الانتاجية الكلية التي تحتاج الى توسيع الاستثمار، للوصول بها الى المرونة الكافية في الاستجابة لمستويات متزايدة من الطلب. ومن المتوقع ان تضيف العقوبات، واصرار امريكا على محاصرة إيران في صادراتها واستيراداتها، مشكلات اخرى وتوسع فجوات الاختلال في اسواق الصرف والسلع, ومهما نجحت السياسات الاقتصادية في مقاومة هذه الضغوط يتكبد الاقتصاد الإيراني خسائر تنموية. وقد كانت الصادرات النفطية عام 2015 في نطاق (49%) من حجمها لعام 2019(76).

ولكي تقاوم الحكومة الإيرانية العقوبات الأميركية اضطرت لتطبيق سياسات اقتصادية تقشفية من جهة، والاعتماد على الصادرات غير النفطية الواقعة تحت العقوبات الأميركية من جهة أخرى. وفي هذا السياق اضطرت الحكومة الإيرانية إلى رفع أسعار الصرف وفتح المجال أمام غلاء الأسعار كي يعود المجتمع الإيراني الذي تعود على حياة استهلاكية إلى حياة تقشف. وعبر هذه السياسة تستطيع أن تخفف من عبء حاجتها إلى العملة الصعبة لاستيراد البضائع من جهة، وتقوية الإنتاج الداخلي وتخفيض الإنفاق العام للحكومة من جهة أخرى. وعبر اعتمادها هذه السياسة، استطاعت الحكومة الإيرانية تعزيز صادرات البضائع الإيرانية إلى الخارج، خاصة إلى دول الجوار وتغطية عجز صادراتها النفطية. وتعوّل إيران على الاستمرار في تصدير بضائعها بشكل غير رسمي عبر الالتفاف على العقوبات الأميركية, فإذ ان الكثير من التجار في العالم يعملون بالمخاطرة للحصول على أرباح كبيرة عبر تهريب النفط والمنتوجات الإيرانية إلى الأسواق الدولية. وعليه فإن سياسة إيران الاقتصادية ستتحول من سياسة تصدير رسمي للبضائع الموجودة على لوائح العقوبات الأميركية، إلى زيادة التصدير غير الرسمي لهذه البضائع والتعامل بالعملات المحلية أو العودة بثمن هذه البضائع نقدا.

المطلـــــب الثانـــــي: العقوبـــــــات الماليـــــة والنقديـــــــــة

يؤدي القطاع المالي دوراً مركزياً في استراتيجية نمو الاقتصاد الإيراني، وعقب سقوط نظام الشاه في سبعينيات القرن العشرين وافق البرلمان الإيراني على إصدار قانون الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد، عام 1983، الذي أجبر البنوك على إعادة هيكلة أعمالها، ليجعل المنتجات المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقد اكتسبت سوق طهران للأوراق المالية أهمية في استراتيجية الحكومة لتعزيز اقتصاد، واصبحت أكثر توجها نحو السوق وتعبئة رأس المال الخاص.

ويتكون القطاع المصرفي الإيراني من (26 مؤسسة)، تنخرط تحت أربعة فئات رئيسة: بنوك حكومية عامة، وبنوك حكومية متخصصة (الزراعة، والإسكان، التصدير والتعدين، والصناعة)، (وبنوك خاصة صغيرة نسبيا، وبنوك كبيرة تمت خصخصتها، وقد تم السماح بدخول القطاع الخاص البدء في النشاط المصرفي منذ عام 2000، وتم منح (6 تراخيص) في البداية، ثم منحت (10 رخص) أخرى، وحتى الوقت الراهن مازال تسحوذ على حصة بالسوق تتراوح ما بين (10-15%)(77)، وبجانب القطاع المصرفي، تقدم العديد من مئات الاتحادات الائتمانية ومؤسسات التمويل الأصغر، الخدمات المالية غير المصرفية. ويشير صندوق النقد الدولي أن هناك نحو (7000) مؤسسة غير بنكية إيرانية، النشاط منها نحو (5000) مؤسسةفقط (3500) مؤسسة متخصصة في التمويل الأصغر، و (1500 اتحادات ائتمانية)، ويبلغ إجمالي أصولها (60 مليار دولار) في عام 2010، أي ما يقارب (15%) من الناتج المحلي الإجمالي وقتها، هذا ويضم هكيل القطاع المالي عدد من المؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى (2 بنك استثمار) و (110 شركة سمسرة) و (48 شركات استثمار)، و (100 شركة تأجير تمويلي)، بجانب ما يتراوح ما بين (1000-1500 شركات تحويل الأموال(78).

أما سوق الأوراق المالية، فمع زيادة استثمار المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) في سوق طهران للأوراق المالية، أصبحت تضم أكثر من (420 شركة) في الوقت الراهن، وقد وافق البرلمان الإيراني على قانون الأوراق المالية الجديد عام 2005، وارتكز القانون على زيادة عمليات الإفصاح والشفافية، وبموجب القانون الجديد يعتبر مجلس الأوراق المالية والبورصة وهيئة الأوراق المالية والبورصات الجهات الإشرافية والتنظيمية للبورصة الإيرانية(79).

وقد تأثر أداء البورصة الإيرانية كثيراً؛ بسبب العقوبات الدولية. وبنهاية ديسمبر 2014، بلغت قيمة الرأسمال السوق نحو (116.638 مليار دولار)، نزولاً بما نسبته (48.2%) عن ديسمر 2013، وكان سوق الأوراق المالية الإيرانية قبل العقوبات، شهد زخماً كبيراً، إلى حد ما جعل المحللين، يتخوفون من حدوث فقاعة مالية، حيث ارتفع المؤشر الرئيسي TEPIX نحو (200%) خلال المدة من إبريل 2009 وحتى إبريل 2011، مما أثار مخاوف بشأن حدوث فقاعة. وتدل مؤشرات البورصة الإيرانية على تراجع كبير، إذا انخفض مؤشر TEPIX بنحو (21.13%) بنهاية ديسمبر 2019 مقارنة بنهاية 2013، ليصل إلى (68973 نقطة)(80).

وتكتسب العقوبات التي تمارسها الولايات المتحدة على التعاملات المالية الايرانية قوتها من القدرة الأمريكية الهائلة بالسيطرة على حركة الاموال والتعاملات المالية دوليا بفعل قوة ومكانة الدولار الامريكي, كما ان القانون الامريكي يخول الرئيس ترامب فرض عقوبات على جمعية الاتصالات المالية العالمية بين المصارف, وفي حال رفض هذه الجمعية فصل البنوك الايرانية عن التعاملات المالية الدولية يستخدم الرئيس صلاحياته التنفيذية لوضع أعضاء مجلس إدارة وكبار مسؤولي البنك المركزي الاوربي وبنك الاستثمار الأوربي والبنوك المركزية الوطنية ضمن قائمة الجزاءات الامريكية(81). كما انهى العديد من البنوك الاوربية الكبرى علاقتها التجارية مع ايران وهذا اثر سلبياً على العلاقات التجارية والاستثمارية بين ايران واوربا, وحتى عام 2005 كان حجم التبادل التجاري بين ايران والاتحاد الاوربي في ارتفاع مطرد, ولكن تظهر البيانات انخفاضا في عامي 2006 2007 وفي عام 2008 وخاصةً بعد ان رفضت ايران عرض الحوافز الاقتصادية من (مجموعة 5+1) صعدت الحكومات الاوربية عقوباتها الاقتصادية والمالية ضد ايران ورداً على الصعوبات التي تواجه التجارة مع اوربا وتحسباً لتدهور الاوضاع الاقتصادية حولت ايران التوجه الاقتصادي نحو روسيا وآسيا, ودول التعاون الخليجي فارتفع حجم التجارة الايرانية مع آسيا اذ استحوذت على حصة كبيرة من سوق الاستيراد الايراني على حساب اوربا, كما ووضعت وزارة الخزانة الامريكية ضغوطا متزايدة على المؤوسسات المالية لكل من آسيا ودول

مجلس التعاون لقطع معاملاتهم التجارية مع المؤوسسات المالية والصناعية والايرانية وحيث ان العديد من البنوك قد خفضت معاملاتها مع ايران وهذا خلق صعوبات للمستوردين الايرانيين(82).

استهدفت سلطة وزارة الخزانة الأمريكية الشركات الإيرانية كشركات الشحن الوطنية وشركات الطيران والتأمين ومنظمة الطاقة الذرية التي كانت ضمن قائمة العقوبات التي وقعت في الرابع من نوفمبر عام 2008 , فضلاً عن الشركات التي يملكها ويتحكم بها الحرس الثوري وصناعة الدفاع الايرانية وتمثل هذه القطاعات نحو (20%) من إجمالي القيمة السوقية لبورصة طهران المالية. وفرضت وزارة الخزانة الامريكية عقوبات على مجموعة الشركات التابعة للمرشد علي خامنئي التي تبلغ ميزانيتها (200 مليار دولار) بما في ذلك الصناديق والمؤسسات الخيرية, واستخدم ترامب صلاحياته التنفيذية لاستهداف الشركات التي يملك فيها الحرس الثوري الإيراني حصة, وقد توسعت العقوبات لتشمل صناعات التعدين والبناء والهندسة واي قطاع آخر ذا اهمية أستراتيجية(83).

ويمكن للولايات المتحدة فرض عقوبات تشمل الكيانات كافة من الدول والمؤسسات والشركات والافراد الذين يخالفون برنامج العقوبات الامريكية فقبل ان تدخل العقوبات حيز التنفيذ خرج العديد من الشركات الكبرى من السوق الايرانية تحت تأثير التهديدات الامريكية, بل عجزت دول كالاتحاد الاوربي عن توفير بديل بالتبادل المالي عن الجمعية العالمية (سوفيت) يوضح حجم تلك القدرة التفاهمات التي دخلت فيها تماني دول رئيسة مستوردة للنفط الايراني في مفاوضات مع الولايات المتحدة الامريكية باستثنائها لمدة سته اشهر, فضلا عن التزام دول اخرى وقف وارداتها من النفط الايراني وخروج شركات اخرى من السوق الايرانية بعد ما رفضت الولايات المتحدة منحها استثناء لاستمرار عملها, كشركة توتال التي اضطرت إلى بيع نصيبها في حقل بارس النفطي. وعلى الرغم من المسارات المتعددة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، ظلت إيران كأحد أهم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط، إذ تبوأت المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد المملكة العربية السعودية(84).

المبحث الثالث

الاصلاح الاقتصادي في ايران وخطط التنمية الاقتصادية

منذ ثمانينيات القرن العشرين بدأت إيران تعاني من مشكلات اقتصادية؛ بسبب انخفاض عائدات النفط على خلفية انخفاضها في الأسواق العالمية منذ عام 1984 فضلاً عن الحرب مع العراق، وأدى تراجع عائدات النفط وانخفاض قيمة العملة إلى تراجع واردات المواد الخام؛ ومن ثَمَّ تراجع الإنتاج مسببًا تراجعًا في العرض الكلي مقابل ثبات أو ازدياد الطلب الكلي, فجاء تركيز سياسات الاصلاح الاقتصادي حول خمسة محاور تم فرضها من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين. شملت بعض التعديلات على الموازنة الحكومية وميزان المدفوعات وزيادة الاعتماد على الادوات النقدية غير المباشرة والغاء القوانين التي تعرقل حرية عمل الاسواق فضلاً عن البدء بتطبيق الخصخصة.

المطلب الاول: الاصلاح الاقتصادي وآليات تشجيع الصادرات غير النفطية.

لقد تباطئت خطوات الإصلاح في ظل حكومة الرئيس محمد خاتمي الذي بادر إلى تطبيق الاصلاحات بصورة جذرية, لكن نتيجة لزيادة عدد الفقراء ومخاوف المؤسسة الدينية من الانفتاح المتزايد على الدول الغربية وثقافتها المخالفة لتعاليم الشريعة الاسلامية بدأ أعضاء البرلمان وبالتنسيق مع المؤسسة الدينية بعرقلة المشاريع التي يروم الرئيس خاتمي تطبيقها.

اولاً: الاصلاحـــــات الماليـــــة

تنبع أهمّيَّة السياسة المالية للدولة والاصلاحات المالية من كونها أداة مهمة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي من زيادة معدَّلات النموّ أو خفض معدَّلات التضخُّم والبطالة وزيادة معدَّلات التشغيل والاستثمار. ومن اهم اهداف السياسة المالية واصلاحاتها الآتي:

1- تخفيض عجز الميزانية العامة.

تُعد الإصلاحات في جانب الميزانية العامة والمتمثلة بخفض عجز الميزانية جزءً رئيساً في مسيرة الإصلاحات الاقتصادية، اذ كان يتم تامين العجز المالي في إيران قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي من المصادر المحلية وتحديداً البنك المركزي الإيراني ولم يكن باستطاعة إيران تامين هذا العجز المالي

من النظام غير المصرفي؛ وذلك لعدم تطور أسواق المال في إيران, فضلاً عن عدم إمكانية الوصول الى أسواق المال الدولية ومحدودية الاقتراض من الخارج الى قيام الحكومة بتمويل عجز الميزانية بالاعتماد على عملية الاقتراض من النظام المصرفي المحلي, فقد بلغ حجم العجز بعد اتباع سياسية تخفيض عجز الميزانية إلى (9,6 مليار دولار) عام 2018(85).

2. إصلاح النظام الضريبي

استهدف إصلاح النظام الضريبي زيادة الإيرادات المتأتية من الضرائب ومن ثم زيادة الطاقة الضريبية، أي زيادة نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الإجمالي. ولزيادة هذه النسبة عمل النظام الضريبي على تهيئة وتشجيع الاستثمار وتطوير سوق رأس المال وخلق فرص عمل جديدة وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة والمتضررة في المجتمع كالعاطلين عن العمل والمعاقين والإسهام في تحقيق التنمية المتوازنة وتحقيق الرفاهية العامة لأفراد المجتمع كافة(86). أدت ضآلة الإسهام النسبي للضرائب إلى قيام الدولة بإصلاح النظام الضريبي خلال العقود الاربعة الاخيرة من خلال الاتي:-

أ- تقليص الإعفاءات الضريبية: يفترض أن يتم تقليص الإعفاءات الضريبية لكن لم يحدث ذلك على ارض الواقع؛ إذ حصلت بعض الاستثناءات لصالح القطاع الزراعي والتعاونيات وبعض منشآت القطاع العام والمواد الغذائية واستيرادات المؤسسة العسكرية(87). هذه الاستثناءات تعني ان النظام الضريبي الجديد متحيز لصالح القطاع العام وبعض الأنشطة في القطاع الزراعي.

ب- الشفافية وتبسيط القوانين الضريبية: وضعت العديد من القوانين والتعليمات غير الواضحة والتي كانت تحتمل اكثر من تفسير, وهذه القوانين كانت تخص الاعفاءات الضريبية والاسعار الضريبية المختلفة. ونتيجة لعدم وضوح هذه القوانين حصلت العديد من المخالفات التي ادت الى توفير كم هائل من الدعاوى القضائية في المجال الضريبي ولعدم توفر الامكانات الادارية والقضائية تم الغاء بعض الضرائب كالضرائب السنوية المفروضة على بعض الاراضي غير الصالحة للزراعة.

ج- إصلاح وتعديل الأسعار الضريبية: لقد اجريت بعض التعديلات في القوانين الضريبية. اذ تم تخفيض الضرائب على ارباح الشركات من (40%) الى (25%) وتم تخفيض الاسعار الضريبية الخاصة بمعاملات البيع من الباطن من (12% الى5%)(88).

ثانياً: إصلاح القطاع المصرفي

تعرض النظام المصرفي الإيراني بعد عام 1979 إلى تحولات جذرية, إذ كان النظام المصرفي يضم (36 مصرفاً) تعود ملكية (8 مصارف) للقطاع العام و(28 مصرفاً) للقطاع الخاص. (13 مصرفاً) منها كانت للقطاع الخاص الأجنبي و(15 مصرفاً) كانت تابعة للقطاع الخاص الإيراني. وبلغت نسبة إيداعات القطاع الخاص لدى المصارف الخاصة (47%) من مجموع الإيداعات الكلية, وبعد عام 1979 تم تأميم جميع المصارف الخاصة وأصبحت خاضعة لسيطرة الدولة. إذ تكون النظام المصرفي في إيران من البنك المركزي الإيراني وستة مصارف تجارية والتي تمتلك (11000) فرع محلي و(62) فرع أجنبي، وأربعة مصارف متخصصة تمتلك (2000) فرع. ويضاف لهذه المجموعة من المصارف بعض المؤسسات المالية غير المصرفية وشركات التأمين وبعض المجاميع الاستثمارية والتي تعود ملكيتها إلى الدولة(89).

وكانت هذه المصارف وفروعها تدار من قبل السلطة المركزية من خلال توجيه الأوامر الإدارية لها كي يتسنى لها ممارسة أعمالها اليومية. وكانت القرارات الإدارية تتحكم بآلية منح القروض وتوجيهها لصالح بعض القطاعات أو المجاميع, وخير مثال على ذلك المادة (33) من قانون الموازنة العامة في إيران عام 1980، إذ حددت هذه المادة آلية منح القروض التي يجب أن تعتمدها المصارف الإيرانية(90). يقوم البنك المركزي بصورة مباشرة أو من خلال المصارف التجارية بإعطاء القروض بغية تشجيع الإنتاج الصناعي والزراعي وبناء المساكن والأبنية المختلفة وتطوير المشاريع الاستثمارية الأخرى وتشجيع وتشغيل المصانع الإنتاجية ومراكز الإنتاج الأخرى وتطور القطاع الزراعي. ويتم التركيز في إعطاء هذه القروض إلى القطاع العام والمعاقين ورجالات الحرس الثوري فضلاً عن الفقراء، والعمولة التي تحصل عليها المصارف من جراء منح هذه القروض يتم تحويلها إلى خزانة الدولة(91).

لقد تم تطبيق قانون المصارف اللاربوية في عام 1984 وأصبح التعامل بسعر الفائدة ممنوعاً لأنه يُعد من المحرمات وهذا جعل من المصارف وكيلاً تعمل بالنيابة عن المدخرين, اي أن المصرف لم يعد صاحب

الاموال ومن ثم لايحصل على الإرباح وتكون الإرباح من حصة المدخرين, واصبح عمل المصارف اللاربوية يعتمد على تجميع المدخرات من المواطنين واستثمارها بالنيابة. ونتيجة لزيادة التدخل الحكومي في النظام المصرفي وعدم وجود مصارف تابعة للقطاع الخاص تم إهمال مسألة التنافس في النظام المصرفي مما اثر ذلك على نوعية الخدمات المصرفية وزيادة رداءتها. فضلاً عن تأكيد العمل بقانون المصارف اللاربوية منذ عام 2000 إذ أصبح المصدر الوحيد لربح المصارف هو العمولة التي تتقاضاها المصارف وهي بنسبة (3%-2.5%)(92).

إن عمل النظام المصرفي كان يدار بواسطة القرارات الإدارية المركزية؛ لذا اضطر القائمون على عمل المصارف تعميم واتخاذ بعض الخطوات الإصلاحية في هذا المجال نذكر منها الآتي(93):-

أ- أن تتخلى المصارف التجارية تدريجياً عن منح القروض الموجهة وبنسبة (10%) سنويا. وان تستخدم المبالغ التي تتوفر لديها جراء تطبيق هذا الأمر في المشاريع ذات الربحية المقبولة.

ب- العمل على زيادة رأس المال المصرفي؛ لذلك خصصت الدولة مبلغاً قدره (5000 مليار ريال إيراني) لزيادة رأس المال للمصارف التجارية.

ج- محاولة جعل النظام المصرفي اكثر تنافسية وذلك من خلال إصلاح النظام المصرفي من حيث الإدارة واعطاء حرية اكبر لمدراء المصارف في اتخاذ القرارات اليومية المختلفة.

د- السماح بتأسيس المصارف الخاصة.

في ضوء الفقرة الخاصة من التعديلات الإصلاحية تم في عام 1999 السماح لمجموعة كارآفرين وهي مؤسسة غير مصرفية بمزاولة اعمالها برأس مال قدره (30 مليار ريال إيراني). وفي عام 2001 تم تحويل هذه المؤسسة إلى مصرف خاص باسم مصرف كار آفرين برأس مال قدره (200 مليار ريال إيراني). ومن ضمن الاهداف المعلنة لهذا المصرف الخاص نجد تطوير نشاط القطاع الخاص وزيادة الاعتماد على مبدأ المنافسة. واستطاع هذا المصرف أن يحصل على قرض بقيمة (30) مليون دولار امريكي من البنك الدولي بهدف تاجير وتمليك بعض المعدات الثقيلة إلى شركات القطاع الخاص. وادى التطور الكبير في اسواق المال العالمية والنظام المصرفي العالمي إلى اتساع الفجوة بين أسلوبي عمل النظام المصرفي في إيران والنظام المصرفي العالمي(94)، وهذا يعني ابتعاد المصارف الإيرانية عن الامتيازات التي من الممكن الحصول عليها جراء المشاركة في النظام العالمي المتضمن تحرير حساب رأس المال والذي يفترض أن يتم تهيئة البيئة المناسبة التي تتضمن (تحرير اسواق رأس المال المحلية, وترك الحرية لآلية العرض والطلب من خلال السوق لتحديد سعر الفائدة, وتخفيض معدلات التضخم, والسيطرة على عجز الميزانية العامة)(95).

ثالثاً: الاصلاحات التجارية

اعتمدت إيران على سياسة الحماية التجارية منذ عام 1979 وفرضت الدولة سيطرتها القوية على قطاع التجارة مع اشراف متزايد على هذا القطاع وشملت الاجراءات في مجال التجارة الخارجية جوانب عدة منها منع استيراد بعض السلع وتقليل الاستيراد من السلع الأخرى باستخدام نظام الحصص والتعرفة الجمركية ومنح أجازات الاستيراد, ويمكن تناول اهم السياسات التجارية ومراحل تطورها في ايران كالاتي:

1- سياسة الحماية التجارية

اصبحت الدولة تسيطر على التجارة الخارجية بعد عام 1979 وذلك بعد أن مهدت المادة (44) من الدستور في جمهورية إيران الاسلامية الطريق لهذه السيطرة. وفي عام 1930 صدر قانون تنظيم واحتكار التجارة الخارجية ونصت المادة (1) من ذلك القانون على الآتي:-

" يتم احتكار التجارة الخارجية في إيران من قبل الدولة وتقوم الدولة باستيراد السلع والمنتجات المختلفة وتصدير مايمكن تصديره من السلع والمواد الطبيعية والصناعية وتقوم الدولة ايضاً بتحديد الكميات المقرر استيرادها وتصديرها ". وامتداداً لهذا الاتجاه تم تشكيل المراكز الوطنية لتهيئة وتوزيع السلع من قبل وزارة التجارة في عام 1980 وكان الهدف المطلوب تحقيقه من وراء هذه المراكز الرقابة المستمرة على الاستيرادات وكيفية توزيعها حسب استخداماتها المتنوعة ومحاولة منع تهريب العملة الأجنبية(96).

وفي عام 1981 ونتيجة لتفاقم المشكلات المتعلقة في سوق النفط العالمية والحصار الاقتصادي المفروض على إيران من قبل الولايات المتحدة الامريكية وتزايد أسعار الاستيرادات تم تشكيل لجنة مركزية في وزارة التجارة بهدف تخصيص العملة وباسعار الصرف الرسمية لاستيراد اكثر السلع اهمية للاقتصاد آنذاك. ونتيجة لفشل مراكز تهيئة وتوزيع السلع واللجنة المركزية لتخصيص العملة تم تشريع قانون تأميم التجارة الخارجية(97) وصادق عليه مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) وارسل القانون إلى (مجلس صيانة الدستور) ولكن تم رفضه للمرة الاولى في عام 1981 وعند إعادة المحاولة مرة ثانية في عام 1983 تم رفضه بصورة نهائية ايضا. واعتمدت إيران على تطبيق سياسات الحماية التجارية فيما يتعلق بالاستيرادات وكانت النتائج المترتبة على اتباع هذه السياسة ارتفاع مستمر في الاسعار وتردي متزايد في نوعية السلع المنتجة(98).

اتخذت وزارة التجارة الإيرانية عام 1990 قراراً برفع التعرفة الجمركية على كل من القماش المستورد من (300%) إلى (900%) وعلى التلفاز الملون من (170% الى 500%). وفي المقابل هناك ما يقارب الـ (200) الف سلعة مختلفة لا تتعامل إيران بنسبة كبيرة معها(99). اذ لاتستورد إيران سوى (10الاف) سلعة فقط. وهذا يدل على مركزية القرارات الادارية للتجارة الخارجية واستخدام القوانين المختلفة لمنع استيراد معظم انواع السلع وبمبررات مختلفة بدءاً من تحريم استيراد بعض السلع من الناحية الشرعية وصولاً إلى حماية الصناعة المحلية بهدف زيادة الاستخدام وتقليل معدلات البطالة(100).

ان تدخل الدولة في الاقتصاد الإيراني يتم تبريره بهدف تهيئة البيئة المناسبة لعناصر الإنتاج لكي تعمل بكفاءة اكثر لكن لم تتدخل الدولة في إيران بالأسلوب الصحيح بل تحيزت لصالح بعض الفئات التي لم تسهم في تطوير الاقتصاد الإيراني, كما وأن هذه الصناعات بدأت ناشئة واستمرت وظلت ناشئة بعد عقود عدة بل تزايدت حاجتها لحماية الدولة ولاستيراد المواد الأولية والوسيطة ولم تتمكن هذه الصناعات من تقديم أنموذج تجاري مناسب بعد مضي سنوات طويلة من الحماية الحكومية (101).

2- مرحلة التحرير التجاري

مع بدء الخطة التنموية الأولى 1989-1993 حظيت سياسة التحرير التجاري باهتمام بالغ عن طريق إجراءات عدة كانت أهمها(فسح المجال لعمليات الاستيراد, واستيفاء نسبة (10%) من الربح التجاري فضلاً عن التعرفة الجمركية مقابل إلغاء القيود الكمية الأخرى كافة). وتضمنت الخطة التنموية الثانية 1995-1999 والخطة التنموية الثالثة 2000-2004 بعض الفقرات التوضيحية التي تتعلق بحرية التجارة. وفي المقابل قامت الدولة بالغاء التعليمات النافذة حول التسليم الإجباري لعوائد الصادرات من العملات الاجنبية إلى البنك المركزي الإيراني والتي كانت تعادل وفق سعر الصرف الرسمي (70) ريال مقابل الدولار الواحد. وبدء العمل بسعر السوق الحرة لبيع العملات الاجنبية. وتقديم حافز آخر وهو السماح لجميع المصدرين باستيراد بعض السلع الضرورية وبمبالغ تعادل قيمة صادراتهم(102).

كما حاولت إيران مراراً منذ عام 1996 الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لكن دون جدوى إذ رفضت المنظمة اكثر من (10) محاولات إيرانية للانضمام إلى تلك المنظمة التي تعد احدى مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي. ولم تفلح جهود ايران في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بسبب معارضة الولايات المتحدة التي تقوم بتأجيل مناقشة الامر إلى مواعيد اخرى دون جدوى. ويرى الجانب الإيراني المسؤول عن المفاوضات بان رفض الطلب الإيراني يعود إلى وجود بعض المشكلات السياسية بين الجانبين الإيراني والامريكي. ومن ثم فان وزارة التجارة الإيرانية لا تتحمل أية مسؤولية لمعالجة هذه المشكلة السياسية بل يتطلب الامر تدخل وزارة الخارجية الإيرانية لحلها(103). وعلى الرغم من وجود هذه المشكلات السياسية فان إيران مازالت مستمرة في تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي وتبذل جهوداً مستمرة في سبيل تهيئة البيئة والظروف المناسبة لانضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية على الرغم من معارضة بعض السياسيين والاقتصاديين الايرانيين لمحاولات الانضمام.

رابعاً: الخصخصة

تعمل سياسات الإصلاح الاقتصادي على إحداث تغيرات في الإطار المؤسساتي وتتزامن مع بداية تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي فكرة تطوير دور السوق من خلال زيادة المنافسة ومرونة الأسعار

فضلاً عن تقليل اثر القوانين والتعليمات الحكومية على الطاقة الإنتاجية للمنشآت التابعة للقطاع الخاص. وهذا يعكس بوضوح الاتجاهات العالمية خلال العقود الماضية, إذ أن سياسات الإصلاح الاقتصادي هي عبارة عن إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام عبر إعطاء دور اكبر للمنافسة وإمكانية دخول منشآت جديدة ذات قدرة تنافسية وتقليل المعوقات أمام عمل القطاع الخاص(104).

بدأت عملية الخصخصة أو تحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص عملياً بعد الحرب العراقية-الإيرانية في عام 1989 وذلك ضمن الخطة التنموية الأولى التي امتدت للسنوات 1989-1993, وكانت هذه العملية تهدف إلى (رفع كفاءة الأنشطة الاقتصادية, وتقليص حجم الدولة, وايجاد التوازن الاقتصادي والمحافظة عليه, وتحقيق التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة), ويتضح من الأهداف أن الخصخصة ليست هدفاً بل هي أحدى العناصر المهمة ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والتي من خلالها يتم رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات العامة من خلال تحويلها إلى العمل وفق شروط اقتصاد السوق والمنافسة الحرة(105), ويمكن توضيح ما يتعلق بالخصصة كما ياتي:

1- الإطار القانوني لعملية الخصخصة في إيران

مابعد برامج الخصخصة في عام 1989 صدر الأمر الوزاري المرقم (12) في عام 1991 والذي أشار فيه إلى بيع أسهم الشركات والمؤسسات العامة إلى القطاع الخاص.وتم تقسيم شركات القطاع العام إلى ثلاث مجاميع الأولى تضم (248 شركة) تقرر بيعها في اسواق المال الإيرانية. والثانية تشمل (143 شركة) أحيلت إلى لجنة خاصة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها فيما يخص مسئلة بيعها أو عدم البيع. أما المجموعة الثالثة فقد ضمت بقية الشركات والتي يفترض تقييمها وتقديم المقترحات بشأنها(106),

لقد اتبعت الدولة بعد ذلك أسلوباً آخر لبيع أسهم الشركات العامة وهو أسلوب المفاوضات مما ادى إلى انخفاض اسهام سوق رأس المال في عملية الخصخصة. وأدى الأسلوب المتبع إلى خلق ظروف غير مناسبة لم تساعد في استمرارية عملية الخصخصة. واشتدت المعارضة وازدادت قوة ضد إجراءات الخصخصة بعد تنفيذ هذا الأسلوب؛ لذا حاولت الدولة امتصاص غضب الشارع الإيراني بإصدار قانون جديد ينظم عملية الخصخصة. وتضمن القانون الجديد السماح وفق القانون الأخير لبيع اسهم الشركات العامة إلى العمال والمعاقين ورجال الحرس الثوري ممن اسهموا في الحرب العراقية-الإيرانية(107).

وكما يتضح فان هذا القانون ينطوي على تحيز صريح وعلني لصالح بعض الفئات في المجتمع الإيراني, وكان لهذا التحيز اثر بالغ في انحراف عملية الخصخصة عن مسارها الطبيعي. وتحولت الخصخصة إلى أداة لحماية الحقوق والامتيازات التي منحت لصالح بعض الشرائح في المجتمع الإيراني. وبما أن هذه الفئات دخلها محدود ومنخفض لذا اصبح تعثر خطوات الخصخصة أمراً محتوماً, وبعد الإخفاقات المستمرة في عملية الخصخصة تبنت الخطة التنموية الثالثة 2000-2004 بعض الإجراءات لتسريع وتشجيع عملية الخصخصة.

2- الإجراءات الفعلية لتطبيق الخصخصة

أصبح التعرف على حجم ملكية القطاع العام من المسائل المهمة قبل التطبيق الفعلي لعملية الخصخصة, اذ تقدر عدد المؤسسات والشركات التابعة للقطاع العام في إيران بـ(1970 مؤسسة وشركة) وتقدر قيمتها الإجمالية من (21 الف مليار ريال إيراني) إلى (29الف مليار ريال) عام 1992, وقد تمت الموافقة على تداول اسهم (55 شركة عامة) في اسواق المال الإيرانية وارتفع العدد إلى (153 شركة) وذلك في الاعوام 1989- 1992, وكان مجموع اسهم هذه الشركات يقدر بـ(906.2) مليار ريال إيراني(108).

ولبيان طبيعة عملية الخصخصة يجب أن نشير إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية التي استطاعت بيع بعض شركاتها إلى القطاع الخاص. واللافت للنظر أن الشركات التي تم خصخصتها والبالغ عددها (153) تعود جميعها إلى ثلاث جهات هي (مؤسسة الصناعات الوطنية الإيرانية ومؤسسة تنمية وتحديث الصناعات الإيرانية والمصرف الصناعي). ولغاية عام 1994 تم بيع اسهم بقيمة (6127.4 مليار ريال) إيراني إلى القطاع الخاص والمؤسسات العامة, وقد احتلت مؤسسة الصناعات الوطنية المرتبة الاولى في بيع شركاتها إلى القطاع الخاص وبنسبة (25.5%) وجاءت مؤسسة تنمية وتحديث الصناعات الإيرانية بالمرتبة الثانية, اذ كانت حصتها(24.2%) واحتل المصرف الصناعي المرتبة الثالثة وبنسبة (20.9%)

من إجمالي الأسهم التي تم تداولها, ونلاحظ أن عملية الخصخصة تمت عن طريق سوق الاوراق المالية وبنسبة(90.3%) والمتبقي وهو(9.7%) تم بالاعتماد على الاساليب الاخرى وذلك لغاية عام 1990. وخلال المدة الممتدة بين عامي 1992-1994 تمت عملية الخصخصة من خلال المفاوضات الثنائية وبواقع (54.8%) و(57.6%) خلال المدة 1992- 1994. ونلاحظ قيام القطاع الخاص مرة أخرى بشراء أسهم الشركات المعروضة في السوق المالية وبنسبة (100%) عام 1991(109).

ونتيجة لملكية المصارف من قبل القطاع العام فأنها لا تستطيع أن تؤدي دورها المطلوب والمنشود في توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية الخصخصة، لان المصارف في إيران تعاني من مشكلات عديدة كسوء الادارة وسيطرة القرارات الادارية في تحديد أسعار الفائدة وتوجيه القروض, ونتيجة لضعف امكانيات المصارف في اداء دور فعال خلال عملية الخصخصة توجهت الانظار إلى سوق الاوراق المالية والتي تعمل على تحريك رؤوس الأموال بين الشركات المختلفة, وهناك بعض المعوقات الدستورية ويعد وجود هذه المعوقات السبب الأكثر أهمية وراء فشل عملية الخصخصة, إذ لم تحقق إيران نجاحاً يذكر في مجال الخصخصة؛ لان المادة (44) من الدستور تمنع القطاع الخاص من ممارسة بعض الأنشطة الرئيسة, وقد قام (مجلس صياغة الدستور) ولأكثر من مرة برفض برامج الرئيس (محمد خاتمي) في مجال الخصخصة باعتبار أن الخصخصة عملية غير قانونية وفق الدستور(110).

خامساً: الاستثمـــــار الاجنبـــي

صدر لأول مرة قانون تشجيع الاستثمار في إيران عام 1955 وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية للدخول إلى الاقتصاد الإيراني, لكن بعد عام 1979 ونتيجة للفلسفة الاقتصادية والسياسية المتبعة جراء تصدي الحكومة الاسلامية لزمام الامور تم تأميم الاستثمارات الاجنبية كافة وتخلى أصحاب رؤوس الأموال الاجنبية والبعض من اصحاب رؤوس الاموال الوطنية عن الاسواق الإيرانية, وبعد مرور اكثر من عقدين اتضحت صعوبة النهوض بالاقتصاد الإيراني وصناعاته المتهالكة الا من خلال الاستثمار الأجنبي نظراً لاعتماد الاقتصاد الإيراني على انتاج وتصدير النفط والمواد الزراعية, وقد اصدرت الحكومة الايرانية قانوناً جديداً لجذب الاستثمارات الأجنبية عام 2002, ويتضمن القانون الجديد (25 مادة) تتناول القضايا الخاصة بالاستثمار الاجنبي ويمكن التركيز على اهم المواد الواردة في هذا القانون(111).

- المادة (2) نصت على قبول الاستثمارات الاجنبية بشرط أن لا تتعارض مع القوانين النافذة في إيران, وهنا تجدر الاشارة إلى وجود قانون صادر في عام 1931 يمنع الأجانب من حق التملك في إيران . فهناك ازدواجية في القوانين احداهما تسمح للاستثمار الاجنبي بالعمل داخل الاقتصاد واخرى تمنعه من حق التملك .

- المادة (3) نصت على السماح للمستثمر الاجنبي بالعمل فقط في تلك المجالات التي يسمح للقطاع الخاص العمل فيها, وتشكيل لجنة وظيفتها منح الاجازة للموافقة على دخول الاستثمارات الاجنبية إلى إيران وتتكون هذه اللجنة من وكيل وزارة الاقتصاد ووكيل وزارة الخارجية ووكيل وزارة التجارة ومعاون مدير هيئة التخطيط والموازنة ونائب محافظ البنك المركزي ويضاف إلى هذه اللجنة وكلاء وزارات اخرى حسب الضرورة والمجال المطلوب لعمل الاستثمار, وهذا يعني وجود بيروقراطية ادارية معقدة تعرقل عمل المستثمر الاجنبي وذلك لعدم تحديد أعضاء هذه اللجنة بشكل دقيق ونهائي وترك المجال امام الرغبات الشخصية لقبول او رفض الاستثمارات، مما يفضي إلى انتشار الفساد الإداري.

- المادة (9) تنص على تأميم الاستثمارات اذا كانت تشكل خطراً على المصلحة العامة ويتم دفع قيمة الاستثمارات الاجنبية إلى اصحابها قبل البدء بعملية التأميم.

- المادة (14) تنص على السماح للمستثمر الاجنبي بتحويل ارباح استثماراته إلى الوطن الام وذلك بعد دفع الضرائب والالتزامات الأخرى ومصادقة وزير الاقتصاد على عملية تحويل الارباح.

- المادة (19) تنص على حل الخلافات بين الدولة والمستثمر الاجنبي في النظام القضائي الإيراني(112).

ان تزايد عدد الفقراء في إيران كان احد الاسباب الرئيسة وراء تدخل المؤسسة الدينية وبعض رجال السياسة المتضررين من الاصلاحات في بذل المحاولات الجدية لانهاء عملية الاصلاحات الاقتصادية. وفيما يخص ثبات مؤشرات الاقتصاد الكلي سوف نذكر ان مؤشرات البطالة والتضخم التي يعاني منها المواطن الإيراني بصورة مباشرة قد تزايدت باستمرار, أي أن معدلات البطالة والتضخم ترتفع معاً

وبمعدلات متسارعة مما اضافت أعباء جديدة على كاهل المواطن, مما ادى إلى ارتفاع الأصوات المطالبة بوقف الاصلاحات الاقتصادية والعودة إلى اسلوب التخطيط المركزي لحماية حقوق شرائح واسعة من الشعب التي ازدادت فقراً جراء استمرار تطبيق الاصلاحات الاقتصادية. أي أن هناك تحيزاً ضمنياً وهو الذي لا يكون فيه الإصلاح يحظى بالأغلبية إذ تقوم الأغلبية بمعارضة الإصلاحات.

المطلب الثانـــي: خطط التنميـــــة الاقتصاديـــــة في إيران (الصياغـــة والتنفيـــذ)

تعود سابقة التخطيط في إيران وطرح الرؤية الطويلة الأمد إلى عام 1948، وبدأت بالبرامج الخمسية الأولى للتنمية، واستمرت حتى الثورة عام 1979، ضمن فترات زمنية خمسية والهدف من خطط التنمية تطوير واصلاح الاقتصاد الايراني وبناء هيكلة واعادة ترسيخة, ويمكن توضيح اهم خطط التنمية في إيران فيما يأتي:

اولا: الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية (1989-1994)

صدَّق مجلس الشورى الإسلامي رسميًّا على الخطة الخمسية الأولى للتنمية عام 1990 التي قدمها الرئيس هاشمي رفسنجاني لإجراء برنامج التعديل الهيكل؛ وذلك في إطار السياسات الليبرالية الجديدة لإعادة هيكلة الاقتصاد، وكانت سياسة الانفتاح التي اتبعتها حكومة رفسنجاني سببًا رئيساً في أزمات التضخم التي شهدتها إيران؛ وذلك بسبب الاقتراض المتزايد، وتفاقم أزمة الدين الخارجي. واستهدفت الخطة تشجيع الصادرات غير النفطية من خلال الاستثمار في الصناعات التي تتمتع بإمكانات تصديرية كبيرة(113), وكذا صناعات إحلال الواردات، والعمل على تحقيق القطاع الصناعي للاكتفاء الذاتي من مواده الأولية والوسيطة وتوفير مدخلات الإنتاج لباقي القطاعات. وعلى سبيل تحقيق ذلك رخصت الخطة بالاستفادة من المساعدة الفنية الأجنبية وتدفق التكنولوجيا. ووضعت مجموعة من الإجراءات التي من شأنها استقطاب رأس المال, كتشجيع مشاريع الشراكة مع الأجانب، وتحفيز الايرانين المقيمين بالخارج على استثمار اموالهم في دولتهم.

وقد وجه الاهتمام الأكبر في هذه الخطة نحو مشاريع الصناعات الغذائية والسلع الصناعية حيث تمت إقامة (4800) وحدة صناعية جديدة خلقت (160000) وظيفة جديدة وهذا في مجالات. الصناعات الكيماوية, الآليات, الصيدلية- النسيج, مواد البناء, الصناعات الغذائية. ونجحت هذه الخطة في تخفيض الطلب على الواردات التي يحتاجها القطاع الصناعي واصبحت مدخلاته تنتج محلياً، مع تصدير الفائض وتحقيق مداخيل مهمة بالعملة الصعبة.كما ارتفعت الصادرات غير النفطية (1,04مليار دولار) أمريكي عام 1989 لتبلغ ما مقداره (3,74 مليار دولار) عام1993(114), وفي الخطة الخماسية الاولى شرعت إيران في وضع وتنفيذ إستراتيجية لتشجيع الصادرات غير النفطية ارتكزن على مايأتي:

اولاً: الدعم المؤسسي للصادرات غير النفطية

قامت إيران بإنشاء مجموعة من المؤسسات الموجهة لدعم وتشجيع الصادرات غير النفطية وفيما يأتي أهم هذه المؤسسات:

1- المجلس الأعلى لتشجيع الصادرات غير النفطية: تم إنشاؤه في ظل الخطة الخماسية الثانية للتنمية الاقتصادية 1995- 2000 يترأسهُ رئيس الجمهورية او نائبه الاول وأعضائه هم (وزير التجارة, وزير الصناعة, وزير الشؤون المالية والاقتصادية ووزير التعمير والبناء ومحافظ البنك المركزي ومدير مركز تشجيع الصادرات ومدير منظمة الإدارة والتخطيط ومدير الجمارك ومدير غرفة الصناعة والتجارة). ينعقد المجلس شهريا ويتمثل دوره الأساسي في إعداد السياسات الداعمة للصادرات وتقديم المساعدات الخاصة والتسهيلات المطلوبة لتحفيز الصادرات غير النفطية وإزالة العراقيل كافة التي تواجها من خلال تنسيق الجهود بين مختلف أعضاء المجلس(115).

2- لجان تشجيع الصادرات للمحافظات: تقرر إنشائها بموجب الخطة الخماسية الثانية وهذا في مختلف المحافظات الإيرانية البالغ عددها (25 محافظة) يترأسها المحافظ العام, وتضم في عضويتها المدراء العامين في الوزارات وممثلي الهيئات.

تتمثل مهام هذه اللجان في تنفيذ قرارات المجلس الأعلى لتشجيع الصادرات على مستوى المحافظة، وإعداد خطط تنمية الصادرات بها والنظر في أهم العراقيل المشكلات الي تواجه المؤسسات المصدرة

وإيجاد الحلول لها, وكذلك تقديم مختلف أشكال الدعم والتسهيلات للنهوض بنشاط التصدير في المحافظات المنتجات التصديرية للمحافظة, فضلاً عن إبداء رأيها حول القوانيين والتشريعات الخاصة بالتصدير وتقديم مقترحات تحسينها.

3- دائرة تشجيع الصادرات بوزارة الصناعات: قامت وزارة الصناعات بإنشاء دائرة مكلفة بتشجيع الصادرات في المؤسسات المنتسبة للوزارة عبر تقديم الدعم الفني والمالي ووضع السياسات والبرامج وإعداد الدراسات التي تساعد في تنمية صادرات القطاع الصناعي, ومنذ عام 1995 منحت وزارة الصناعة امتياز خاص للمؤسسات المنتسبة للقطاع والتي تصدر للخارج في الحصول على النقد الأجنبي لاستيراد الموارد الاولية التي تحتاجها في نشاطها.

4- وزارة التجارة: قامت وزارة التجارة الايرانية بإنشاء هيئات عدة لتشجيع الصادرات غير النفطية وهي:

أ- المركز الإيراني لتشجيع التصدير: اسس المركز عام 1984 ويرأسه نائب وزير التجارة المكلف بالتصدير يتمثل دوره في تشجيع الصادرات غير النفطية ومعالجة المشكلات والعقبات التي تواجه المصدرين, فضلاً عن تنظيم معارض للتعريف بالصادرات الإيرانية داخل وخارج البلد, ومحاولة إيجاد قنوات تواصل بين رجال الأعمال الايرانيين ونظرائهم الأجانب .

ب- شركة إيران "للسجاد" يعود تأسيسها إلى ماقبل الحرب العالمية الثانية لتنمية صناعة السجاد والمنسوجات في البلاد, قامت بإنشاء فروع عدة لها في مختلف محافظات الدولة لنشر وتعليم هذه الصناعة وزيادة مستويات الإنتاج. وللشركة مركز مبيعات في العاصمة طهران وشبكة تصدير واسعة نظرا للإقبال الواسع للأجانب على استيراد منتجاتها لاسيما في المانيا .

ب- غرفة صناعة السجاد في الوزارة تقدم هذه الغرفة العديد من التسهيلات لنساجي السجاد اليدوي في مختلف المحافظات(116).

ت- صندوق ضمان الصادرات: يتبه لوزارة التجارة حيث أسس عام 1973 وتم تحديثه بموجب قانون صادر عام 1996 وهة مؤسسة مالية لتأمين ائتمان الصادرات الإيرانية من المخاطر السياسية والتجارية. كما أن الصندوق يصدر ضمانات ائتمانية تستهدف تسهيل عملية تمويل الصادرات، وتقدم تسهيلات مالية للتجار الإيرانيين تساعدهم في فتح أسواق خارجية جديدة(117).

ث- المكاتب التجارية الموجود بالخارج: تم فتحها في عدد من الدول المضيفة (تركيا-ألمانيا-كينيا -لبنان- المملكة المتحدة) وهذا بغرض تعزيز الروابط التجارية بين إيران والدولة المضيفة، وتقديم المعلومات لرجال الأعمال الايرانيين حول فرص التصدير الممكنه للبلدان، وكذلك الترويج لفرص الاستثمار المتاحة بإيران والتسهيلات والحوافز الممنوحة .

5- بنك تنمية الصادرات الإيراني: أسس عام 1991 وتتمثل مهامه في ضمان توسع الصادرات الإيرانية من خلال تقديم الخدمات البنكية الضرورية للمصدرين وتمويل المشاريع الصناعية التي لها إمكانات للتصدير, وقد تم إقامة فروع للبنك في المحافظات الإيرانية ذات أنشطة تصديرية.

6- غرفة إيران للتجارة و الصناعات والمناجم: صدر القانون المنظم لإنشاء هذه الغرفة عام 1991 وتم تعديله عام 1994 تعد بمثابة صوت مجتمع الاعمال في إيران. كما تؤدي دورمستشار الحكومة في القضايا المتعلقة بقطاعات التجارة والصناعة والمناجم, تتولى تنظيم معارض داخل إيران وخارجها بعد موافقة وزارة التجارة وكذلك عقد الندوات والمؤتمرات حول القضايا التي تهم هذه القطاعات.

7- جمعية المدراء الصناعيين: هي منظمة خاصة أسست في سبعينيات وتسعى للدفاع عن مصالح المؤسسات الصناعية الخاصة في إيران، فهي بمثابة منتدى يتم من خلاله إعداد الدراسات والبحوث حول واقع القطاع ومقترحات تشجيعه وترسلها للجهات الرسمية (الحكومة, البرلمان, البنك المركزي)(118).

8- إنشاء صندوق ريادة الأعمال: ويتثمل دوره في تعزيز ريادة الأعمال من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا عبر تقديم قروض من الصندوق للمؤسسات الناجحة كما في مهنة السجاد اليدوي. ولم تمضِ مدة طويلة بعد أزمة عام 1988 حتى عاودت معدلات التضخم الارتفاع من جديد بين عامي 1994 و1995, بسبب انخفاض العائدات النفطية مع عام 1993؛ وذلك في ظل اتجاه الحكومة سابقًا إلى زيادة الاقتراض الخارجي، واتباع سياسات نقدية توسعية، فضلاً عن اعتماد نظام عائم للصرف، فقد أدركت

حكومة رفسنجاني لاحقًا (في ظل مرحلة إعادة البناء ومساعي حفز النمو) انعكاسات سياسة الباب المفتوح في دعم الواردات وخفض التعريفات الجمركية مع تفاقم الدين الخارجي, بسبب تراجع عائدات النفط, وأدى منع الواردات بشكل مفاجئ إلى تفاقم مشكلة التضخم مرة أخرى(119).

2- الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية (خطة تخفيف الاعتماد على النفط 1995-2000).

أسست الحكومة في هذه المدة "صندوق النفط لتثبيت الاقتصاد" تحت إدارة البنك المركزي كآلية للتحكم في العائدات النفطية، ونصت المادة (60) للصندوق على أن يكون لهذا الكيان مهمتين تثبيت الموازنات السنوية وتمويل مشروعات القطاع الخاص(120). واستهدفت الحكومة من إنشاء الصندوق إعادة توجيه عائدات صادرات النفط؛ بحيث لا تستخدم جميعها في الموازنات السنوية، ويتم تخصيص جزءٍ منها في تمويل المشروعات المعطى لها أولوية في الخطط الخمسية؛ ولكن بقت الأولوية في النهاية لتمويل الحكومة بالمبالغ اللازمة عند حدوث عجز وأهم ماتناولت الخطة الخمسية الثانية الآتي(121):-

أ- الرسوم الجمركية:- يحددها البرلمان على ضوء أسعار السلع المستوردة وتكون هذه الرسوم ثابتة على مر الزمن وسعرها اقل ما يمكن.

ب- العمولة:- يقوم صاحب البضاعة المستوردة بإملاء بطاقة خاصة عندما يروم استلام بضاعته واخراجها من الجمارك. وعلى ضوء هذه البطاقة يتم استيفاء مبلغ من المال كعمولة يحددها وبتعليمات سنوية.

ج- التحكم بالربح التجاري:- يتم تحديد الربح التجاري بواسطة الدولة وتتحكم الدولة بمقدار هذا الربح من سنة لاخرى(122). وأكدت هذه الخطة أهمية الدور الذي تؤديه كل من الدولة والقطاع الخاص في توسيع قاعدة الصادرات غير النفطية، ودعت للاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع إيران في هذا المجال. ومن التدابير التي أتخذت في سبيل تحقيق ذلك مايأتي(123):

أ- تأسيس المجلس الأعلى للتصدير "من أجل إعادة التقييم الشامل لوظائف وعمليات الهيئات التجارية للدولة ووضع التوصيات في مايخص تنسيق عملها وترقيته بما يؤدي لتنمية الصادرات غير النفطية.

ب- إنشاء لجان لتشجيع الصادرات بمختلف المحافظات الإيرانية.

ت- دعم وتعزيز دور "بنك تنمية الصادرات" وتوسيع أنشطة وعمليات صندوق ضمان الصادرات، وإنشاء نظام تأمين الصادرات, وإقرار سياسات تحفيز جبائي وتيسير حصول المصدرين على القروض وتبني سياسة سعر صرف وسياسة تعريفة جمركية داعمة للتصدير.

ث- الإشراف والرقابة الدائمة والمستمرة على الصادرات غير النفطية وتنسيق أنشطة كافة الهيئات المكلفة بتشجيع الصادرات ومحاربة البيروقراطية.

ج- تشجيع تكوين جمعيات جديدة للمصدرين, وتدعم انشطة الجمعيات الموجودة ومكافحة التهريب ووضع تشريعات لحماية المصدرين والعلامات التجارية.

ح- منحت الخطة الموافقة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشرة وطالبت الحكومة بوضع التشريعات والقوانيين الملائمة لتحقيق ذلك. وحددت مجالات هذا الاستثمار في البنى التحتية.

3- الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية (خطة التنمية الصناعية 2000-2004)

تمثلت أولويات هذه الخطة في تطوير البنية الصناعية الوطنية وتشجيع دور القطاع الخاص في هذا المجال, ودعت لزيادة الادخار الضروري للنمو الاقتصادي عبر تطور البنوك الخاصة المحلية والدولية وشركات التأمين واللجوء للتمويل الخارجي وتعديل قانون استقطاب وحماية الاستثمار الأجنبي, كما قدمت الخطة تدابير لخفض الدعم وإلغاء الحواجز غير الكمركية, وخلال الخطة التنموية الثالثة اتخذت بعض الاجراءات لزيادة الشفافية وتشجيع الصادرات وكان المحور الرئيس في هذه الخطة يتناول الآتية(124):-

1. إصلاح الهيكل الإداري.
2. إعادة تأهيل شركات القطاع العام.
3. تشجيع الخصخصة من خلال بيع أسهم الشركات العامة وتحويل إدارة بعض الشركات العامة إلى القطاع الخاص.
4. إلغاء وتنظيم بعض الاحتكارات بهدف زيادة المنافسة بين الأنشطة الاقتصادية واهم المواد القانونيه التي نصت على المحاور الاتية:-

- المادة (1) نصت على غلق بعض الشركات ونقل أماكن بعض الشركات إلى خارج المدن الإيرانية.
- المادة (2) نصت على تقليص حجم الدولة وتقليل وظائفها لتقوية دور الدولة الرقابي. ودمج الأنشطة الأخرى كالطاقة والزراعة وبرامج تطوير الريف والصناعة ضمن ثلاث وزارات فقط. وبهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد تقرر أن يتم تقديم الخدمات الخاصة بالبريد والاتصالات بواسطة القطاع الخاص.
• المادتين (116-117) حددت بعض الخطوات لتشجيع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية لهذه الصادرات من خلال الآتي:-
• إلغاء الرسوم والضرائب على السلع والخدمات التي يتم تصديرها.
• تقديم الحماية والدعم لصناديق تشجيع الصادرات غير الحكومية.
• تأسيس بنك المعلومات في مجالي التجارة الداخلية والخارجية(125).
- المادة(18) نصت على إتاحة الفرصة أمام الأشخاص الحقيقيين والاعتباريين في القطاعين التعاوني والخاص للعمل في مجال النقل والمواصلات.
- المادة (31) نصت على إلغاء احتكار الدخانيات.
- المادة (35) نصت على الغاء كافة الاحتكارات التي نجمت عن قرارات إدارية وسياسية مع بقاء حق احتكار الموارد الطبيعية والحيوية بيد الدولة.
- المادة (33) نصت على دمج عمليات تصفية النفط وتوزيعه معاً والسماح للقطاع الخاص بالتصدي لأمور النقل والمواصلات لمادة النفط ومشتقاته مع الاحتفاظ بحق الدولة في احتكار عمليات الاكتشاف واستخراج وإنتاج النفط.

4- الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية (2005-2009)

امتدادًا لخطة التنمية الثالثة وَضَعَتْ خطة التنمية الرابعة (2005-2009) عددًا من الأهداف لتنظيم العلاقة بين عائدات النفط والإنفاق الحكومي في المادتين (1) و(2) ونصتا على:

أ- الحفاظ على فوائض عائدات النفط التي تتجاوز الأرقام المخطط لها.
ب- استخدام عائدات النفط الفائضة سلفًا في حال انخفاض عائدات النفط عن الأرقام المخطط لها.
ت- استثمار الدولة لـ 50% من العائدات النفطية الفائضة في مشروعات استراتيجية. أما فيما يخص تخفيف الاعتماد على العائدات النفطية فقد استهدفت الخطة الآتي:
- الاتجاه إلى تأمين الإنفاق الحكومي من العائدات الضريبية وباقي العائدات غير النفطية.
- محاولة الحدِّ من معالجة عجز الموازنة من خلال الاقتراض من البنك المركزي(126).

أستهدفت الخطة تحقيق نمو قوي بمعدل (8%) سنوياً, ورفع الصادرات غير النفطية إلى (53 مليار دولار) مع نمو بمعدل (10.7%) سنوياً. وتحقيقاً لذلك رصدت الخطة استثمار ما قيمته (473 مليار دولار) خلال خمس سنوات, مع تخصيص (58.8%) من هذه الاستثمارات لتكون من نصيب القطاع الخاص الذي سيستفيد من قروض بنكية ممولة من صندوق الاحتياطيات بالعملة الأجنبية وسندات المساهمة, وأقرت الخطة أيضا خوصصة (65%) من رأس مال بعض البنوك التجارية وشركات التأمين وشركات الطيران وشركات توزيع الكهرباء وشبكة المواصلات, كما استفاد قطاع النفط والبتروكيماويات من استثمارات بقيمة (50 مليارات دولار) خلال خمسة أعوام بمعدل عشرة مليارات دولار سنوياً وهذا السياق وبغرض تنمية الصناعات البتروكيماوية عملت الحكومة الإيرانية بقوة على استبدال الغاز الطبيعي بالنفط في المنازل، وهذا من خلال إطلاق الحكومة خطة ترشيد البنزين في عام 2007 مما جعل الاقتصاد الإيراني من أكثر الاقتصاديات العالمية اعتماداً على الغاز(127).

5- الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية (2010- 2015)

تضمنت الخطة إستراتيجية شاملة لتطبيق الإصلاحات تقوم على عوامل السوق، وتسعى لرفع القدرة الإنتاجية للقطاع غير النفطي، ومنح البنك المركزي قدراً أكبر من الاستقلالية، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحقيق استقرار العملة المحلية في السوق، وإعادة منظمة الإدارة والتخطيط التي كانت مسؤولة عن صياغة الموازنة العامة وخطط التنمية الخمسية في البلاد، وفتح قطاع النفط للشركات الأجنبية للاستثمار والمساعدة الفنية وقد اقرت الخطة بناء (27 مشروع بتروكيمياوي) فضلا عن ذلك تشجيع الخوصصة تحفيز القطاع الخاص وتنشيط التواجد الاقتصادي الإيراني في العالم.

6- الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية (2016-2021)

بعد تغير النظريات العلمية المتعلقة بالتخطيط واستحداث مفاهيم مثل "رؤية عدة عقود على أساس الدراسات المستقبلية"، تمت صياغة (وثيقة رؤية)(*) 2025 في عام 2003 لتحديد آفاق الـ 20 عامًا المقبلة لجمهورية إيران الإسلامية، وتقرر وضع برامج التنمية الخمسية في إطار هذه الوثيقة(128). وقد تبنت السلطات الإيرانية إستراتيجية شاملة تسعى لتطبيق إصلاحات تقوم على عوامل السوق، كما وعملت الحكومة وفقاً لخطة التنمية السادسة على إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإدارة والتخطيط، تمثلت بتغيير العديد من القيادات الاقتصادية المؤهلة، إذ عملت على وضع سياسات اقتصادية تنفيذية، ونظام رقابي على رئاسة الجمهورية بما يكفل تحقيق اللامركزية التي تخدم المصلحة الوطنية بعيداً عن سيطرة الأفكار الاقتصادية التقليدية، غير أن تلك السياسات كانت قد تعرضت لبعض الإخفاقات في تحقيق أهدافها، فما تزال الدولة تؤدي دوراً رئيساً في الاقتصاد، إذ تمتلك مؤسسات أعمال عامة تهيمن جزئياً على قطاعات الصناعات التحويلية والتجارة وهيمنة البنوك العامة على القطاع المالي(129). لكن عملياً ومع اقتراب نهاية برنامج رؤية ايران 2025 الطويلة الأمد (التي تغيرت بعد ذلك إلى 2021)، لم تحققق أهداف هذه الوثيقة فحسب بل واجهت الدولة تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية كبيرة، مما وضع الدولة في كثير من المؤشرات خاصة في مجال الاقتصاد في ظروف غير ملائمة أكثر من ذي قبل، كما إن عدم ترجمة أهداف وثيقة "الرؤية" إلى برامج واضحة، قصيرة الأمد ومتوسطة الأمد، وعدم وجود الانسجام والتنسيق وعدم وضوح بعض أهداف الوثيقة، والفروق بين مجال التخطيط والتنفيذ في إيران كان سببه عدم وجود اللغة المشتركة والهيكلة الحكومية وشبه الحكومية المقاومة للتغيير هي من أهم الأسباب فى عدم ترجمتها على أرض الواقع(130).

ينصب تركيز هذه الخطة تنمية القدرات الدفاعية وتحقيق النمو الاقتصادي السريع والدائم. وتضم الخطة (80 بندًا) وتشتمل على ثمانية أبواب هي: الاقتصاد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاجتماع، والدفاع والأمن، والسياسة الخارجية، والحقوق والقضاء، والثقافة، والعلم والإبداع, وشملت الخطة التنموية محاور ثلاثة هي: (الاقتصاد المقاوم, إحراز التقدم في العلم والتكنولوجيا, الصمود في المجال الثقافي), كما تهدف هذه الخطة إلى الوصول بنسبة النمو إلى (8%) وحث الإيرانيين في الخارج على الاستثمار في الداخل الإيراني عن طريق التسهيلات وتعزيز البنية التنافسية في الأسواق، والتركيز على دول غرب آسيا بوصفها دولا مجاورة ومهمة بالنسبة لإيران. كما تتطلع الخطة إلى أن تتحول النظرة تجاه النفط من مجرد مصدر لتأمين الموازنة العامة إلى مصدر للاستثمارات الاقتصادية, ويتم إيداع 30 في المائة من عوائد تصدير النفط في صندوق التنمية الوطنية(131).

كما تسعى الخطة إلى رفع نسبة السياحة إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه، بحيث يرتفع عدد السياح الوافدين إلى إيران إلى خمسة أضعاف نهاية الخطة التنموية السادسة، وهو ما يأتي بوصفه رافدا مهما في تنويع مصادر الدخل وتوظيفها كقوة ناعمة ومؤثرة، فهناك سياحة دينية وسياحة علاجية، إضافة إلى بالعدد الكبير من الطلاب الذين يدرسون في إيران، وكيف يكونون دعاية لها في بلدانهم.

ان استمرار عدم الثقة بالنيات الأميركية ومدى ما تشكله العقوبات الاقتصادية من معضلة لذلك النظام، يأتي الحل الأمثل كما يرى المرشد ومسؤولو النظام في تعزيز الاقتصاد المحلي والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وهو ما تجلى من خلال شعارات العامين السابقين اللذين تم التركيز فيهما على ما عُرف بالاقتصاد المقاوم ودعم الرأس المالي المحلي(132), كما يمكن القول هنا إن النظام الإيراني سوف يسعى في المستقبل إلى تعزيز الاقتصاد المحلي وعدم ارتهانه بالخارج. وعلى الرغم من الثروات الطبيعية الهائلة والرغبة الإيرانية في تنويع اقتصادها فإن النفط يبقى المحور الرئيس لاقتصادها، يليه الغاز والبتروكيماويات، غير أن ذلك لا يمنع من تخفيف الاعتماد عليه وعلى قطاع الغاز. وبالانتقال إلى الجانب التقني فإنه يتجلى حرص النظام الإيراني على تحقيق نوع من السيطرة على الفضاء الإلكتروني، إذ يسعى إلى تنمية الشبكة الافتراضية وفق الخطة الهندسية الثقافية للدولة إلى خمسة أضعاف كحد أدنى, وكذلك تأهيل الشبكات الاجتماعية بحيث تسير وفق الأطر التي تحقق أمن هذا النظام وعدم تعرضه للمخاطر، ولذا ظهر في إيران ما يعرف بالإنترنت الحلال، وتم التضييق على شبكات التواصل الاجتماعي، ولا يمكن أن

يكون ذلك بمعزل عما أدته تلك الشبكات من دور في مظاهرات 2009 المتزامنة مع إعادة انتخاب الرئيس السابق أحمدي نجاد لدورة ثانية(133).

ان التهديدات التي يشعر بها النظام وعامل عدم الثقة بينه وبين الولايات المتحدة والسعي إلى البروز كقوة إقليمية وحيدة في المنطقة، كما يصرح رموزه السياسيون والعسكريون، أمر بارز في هذه الخطة التي خصصت (5%) من الموازنة للقطاع الدفاعي، وركزت على تطوير تكنولوجيا المنظومات الصاروخية ودعم وسائل القوة الناعمة والدفاع السايبري. كما أن للتهديدات الحدودية التي يتعرض لها النظام الإيراني حضورها في هذه الخطة التي ركزت على تطوير المخافر الحدودية التي أوكلت مهامها لقوات الحرس الثوري، وكذلك إشراك سكان هذه المناطق في المشاريع الأمنية وتنمية النشاطات المعلوماتية(134).

كرست هذه الخطة وعززت دعائم النظام الإيراني في الداخل وساهمت في عدم السماح بأي مهدد من شأنه أن يبرز مع مساعي إيران للانفتاح على الخارج. وهدفت إلى الاستمرار في تحقيق النفوذ في المنطقة والسعي للظهور كقوة إقليمية يتجلى بوضوح في هذه الخطة. ولا شك أن رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة, وتسلم إيران لمستحقاتها من مختلف الدول التي تصل إلى قرابة (140 مليار دولار)، سيكون له أثره البارز في تنفيذ تلك الخطة وتحقيقها أهدافها. وليس واضحًا الآن ما هو دور وثيقة الرؤية الجديدة الطويلة الأمد "الـ50 عامًا"، التي طرحها المرشد علي خامنئي، نظرًا للتجربة غير الناجحة السابقة؟ وكيف تريد السلطات تحقيق أهداف الوثيقة في الظروف الحالية وفي ظل أكبر التحديات البيئية ولاقتصادية والأوضاع السياسية الدولية(135).

لقد ادى الاقتصاد في ظل التحولات العالمية الجارية دورا فاعلا في دفع أي دور إقليمي، فأغلب التجمعات الإقليمية في العالم ذات طابع وظيفي اقتصادي, إذ تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل الذي يساهم في دعم اقتصاديات الدول وتحقيق التنمية وهذا ما حققته الدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا، أما السياسة الاقتصادية الإيرانية فإنها تقوم على المساعدات الخارجية لأطراف غير قادرة على استثمار وتنمية رأس المال إلا في الحرب مما يعود بخسائر كبيرة على الاقتصاد الإيراني خاصة مع تصاعد المطالب الشعبية الاقتصادية. ولعل هذه النقطة هي أهم ما يمكن الاستناد عليه في النظام العالمي الحالي لتحليل أي دور إقليمي من خلال قياس مكانة تلك الدولة في تحقيق تنمية وتطور اقتصاديات دول إقليميا عن طريق كيان مؤسساتي وظيفي تعاوني(136).

ومما تقدم يمكن القول ان ايران دولة تمتلك رؤية إستراتيجية تصرّ على بلوغ هدفها المركزي وهو تحقيقه مكانة الدولة المركز في فضائها الإقليمي المتعدد الابعاد، فهي تسعى الى توظيف قدراتها الاقتصادية وموقعها الجيواقتصادي من اجل فرض نفسها كقوة اقليمية لها ثقلها في المنطقة، وهذا الطرح لم يكن وليد فراغ بل كان مستنداً الى حقائق اقتصادية عملت الجمهورية الاسلامية الايرانية على توظيفها في خدمة مصالحها الاستراتيجية في المنطقة .

المصادر:

1- نبيل جعفر عبدالرضا, دراسات في الاقتصاد الايراني, مؤسسة وارث الثقافية, قسم الدراسات والبحوث, وحدة الدراسات الاقتصادية, ط1, العراق, 2008, ص54.

2- منعم صاحي العمار, إيران وقابلية التكوين من جديد, مجلة دراسات استراتيجية, العدد(17), مركز دراسات الدولية, بغداد, 2012, ص9.

3- نبيل جعفر عبد الرضا, دراسات في الاقتصاد الايراني, مصدر سابق, ص54.

4- المادة (44), دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية, ص32.

-5Hossein Akhavi-Pour, in Curtis, Glenn; Hooglund, Eric, "Iran, a country study", 5th ed, ,Washington, D.C., USA: Library of Congress, 2008, p..150

6- وسن هادي فيحان, موقع القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في ايران واقعه وافاقه ومستقبله, مجلة دراسات إيرانية, العدد(13), مركز دراسات الايرانية, البصره, 2012, ص157.

7- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية, الاقتصاد الايراني الواقع والقدرة على مواجهة العقوبات الدولية الجديدة, تحرير احمد السيد النجار, القاهرة, 2018, ص ص 123-122.
-8Shayerah Ilias, Iran's Economy, CRS Report for Congress, Congressional Research Service,August 22, 2008, p.20
-9Tehran times : Iran's annual agricultural exports up %27: official, No.12247, April,2015, p.4
10-نبيل جعفر عبد الرضا, دراسات في الاقتصاد الايراني, مصدر سابق, ص3.
11-تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية, مصدر سابق, ص132.
12- نبيل جعفر عبدالرضا, اهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد الإيراني, مجلة دراسات ايرانية, العدد (7-6), البصره, 2012, ص56.
13- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية, مصدر سابق, ص132.
14- المصدر نفسه, ص124.
15- بيانات البنك الدولي، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط: www.data.albankaldawli.org
-16International Monetaryy Fund: Islamic Republic of Iran: Selected Issues Paper Washignton, IMF,August 2011, p.45
17- القوى الداخلية في المجتمع الإيراني: المحور الثاني (القوى الاقتصادية), المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية, ملفات بحثية, مصر, 2015, ص7.
-18Zahra Pishgahifard and Hassan Salehi, Geo-economics and Considerations on the Tourism Industry with Emphasis on Historical Cities Tourism and Ecotourism in Iran, International Journal of Sciences: Basic and Applied Research (IJSBAR),2018, p.306
19- القوى الداخلية في المجتمع الإيراني, مصدر سابق, ص7.
-20United Nations ,Statistical Year Book For Asia and the Pacific, 1988 , 352p.
21- روجر هاورد, نفط ايران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة, (ترجمة), مروان سعد الدين, الدار العربية للعلوم ناشرون, ط1, بيروت, 2007, ص18.
-22US Energy Information Administration: Iran, International energy data and analysis (USA) 2015, p..33
23- القوى الداخلية في المجتمع الإيراني, مصدر سابق, ص3.
*) إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (Energy Information Administration)):- هي وكالة رئيسية تابعة للنظام الإحصائي الاتحادي للولايات المتحدة الامريكية, وهي المسؤولة عن جمع وتحليل ونشر المعلومات عن الطاقة لتعزيز السياسات السليمة، وكفاءة الأسواق، والفهم العام للطاقة وتفاعلها مع الاقتصاد والبيئة. تشمل برامج تقييم الأثر البيئي بيانات عن الفحم والبترول والغاز الطبيعي والكهرباء، والطاقة القابلة للتجديد والطاقة النووية, للمزيد من المعلومات ينظر في ذالك الى: روجر هاورد, نفط ايران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة, (ترجمة), مروان سعد الدين, الدار العربية للعلوم ناشرون, ط1, بيروت, 2007, ص18.
24- جيفري كيمب, إيران والطاقة في بحر قزوين: احتمالات التعاون والصراع, في مجموعة باحثين: مصادر الطاقة في بحر قزوين, ط1, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, الامارات, 2001, ص93.
-25Iran: Overview data for Iran." Energy Information Administration - EIA - Official Energy Statistics from the U.S. Government. N.p., 30May 2015. Web. 7May .2019

26- أنتوني باسونز, الكبرياء والسقوط, (ترجمة) فالح صدام, مركز الدراسات الايرانية, ط1, العراق, 1991, ص138.
27- 5المصدر تفسة, ص139.
28-- نبيل جعفر عبد الرضا, دراسات في الاقتصاد الايراني, مصدر سابق, ص35.
29- المصدر نفسه, ص151.
30- وسن هادي فيحان, مصدر سابق, ص141.
31- الامم المتحدة, تقرير التنمية البشرية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1994, ص154.
32- نبيل جعفر عبد الرضا, دراسات في الاقتصاد الإيراني, مصدر سابق, ص ص32-31.
33- وٱلمصدر نفسه, ص ص132-131.
34- علي عبدالقادر، الفقر(مؤشرات القياس والسياسات)، المعهد القومي للتخطيط, العدد(4), الكويت، 2002, ص8.
35- United Nation, Statical Yearbook, 1997(New York, UN, 1999), P.172.
36- ممسعود نيلي، التخلف والاقتصاد الإيراني، مؤسسة الاستشارات العلمية، جامعة شريف، طهران, 2004, ص22.
37- فريبا مقصود، تحليل ميزانية العائلة في إيران للسنوات 1984-1993 ، مجلة روند، العددان (16-17)، البنك المركزي الايراني, طهران, 1994, ص ص49-50.
38- علام رضا محيي آبادي، تقييم نتائج الخطط التنموية وأثارها على الفقر في إيران، هيئة التخطيط الاقتصادي، طهران, 2001، ص10.
39- عبدالرزاق الفارس, السلاح والخبز, مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, بيروت, 1993, ص323.
40- ممسعود نيلي, مصدر سابق نفسه, ص22.
41- مسعود نيلي, مصدر سابق, ص44.
42- نبيل جعفر عبدالرضا, دراسات في الاقتصاد الإيراني, مصدر سابق, ص33.
43- Christian Dreger& Teymur Rahmani, The Impact of Oil Revenues on the Iranian Economy and the Gulf States, German Institute for Economic Research, 2014, P..16
44- الاقتصاد الإيراني والعقوبات الأمريكية.. ما القصة, موقع الجزيرة, البحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط: http://mubasher.aljazeera.net
45- امير حاجي يوسفي، العولمة الاقتصادية وعالمية الدولة والتعاون: دراسة حالة لجمهورية إيران الإسلامية، مختارات ايرانية، العدد (21), مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة, 2002، ص10.
46- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية, مصدر سابق, ص126.
47- الاقتصاد الإيراني والعقوبات الأمريكية, مصدر سابق, ص2.
48- تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية, مصدر سابق, ص.121
49- حسن روحاني, الامن القومي والنظام الاقتصادي الايراني, مجلس تشخيص مصلحة النظام, مركز الدرسات الاستراتيجية, ط1, طهران, 2010, ص67.
50- رشيد يلوح, الفساد المالي والاداري في إيران: قضايا وتحديات, المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, سلسلة تحليل سياسات, قطر, 2013, ص18.
51- Nader Habibi, The Iranian Economy in the Shadow of Economic Sanctions, Grown Center for Middle East Studies, 2016,p6.
52- ممسعود نيلي, مصدر سابق, ص 22.
53- عبد الحافظ الصاوي, السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار في حقول إيرانية, بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط:: https://www.alaraby.co.uk/economy/12/1/2017

54- المصدر نفسه, ص13.
55- نبيل جعفر عبدالرضا, دراسات في الإقتصاد الإيراني, مصدر سابق, ص94.
56- عبد الحافظ الصاوي, مصدر سابق, ص6.
57- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, أبوظبي, 2015, ص346.
58- احمد السيد النجار, الاقتصاد الايراني الواقع والقدرة على مواجهة العقوبات الدولية الجددة, تقرير الاتجاات الاقتصادية الاستراتيجية, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة, 2010, ص129.
59- نبيل جعفر عبدالرضا, دراسات في الاقتصاد الإيراني, مصدرسابق, ص33.
60- عبد الحافظ الصاوي, مصدر سابق, ص3.
61- نبيل جعفر عبدالرضا, دراسات في الاقتصاد الإيراني, مصدر سابق, ص34.
62- احمد السيد النجار, مصدر سابق, ص129.
63- سالم توفيق النجفي، الفقر وسياسات التكييف الاقتصادي والتغيير الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية (النظرية والتجارب)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد(11) بغداد، 1999، ص7.
64- احمد السيد النجار, مصدر سابق, ص130.
65- محمد أحمد المقداد, مصدر سابق, ص463.
66- تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية, مصدر سابق, ص.121.
*) (مجموعة 5+1) هي مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس أمن الأمم المتحدة، وهي الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين بالإضافة إلى ألمانيا، والتي تتولى المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي. بدأت المجموعة عملها في عام 2006 ولا تزال مستمرة حتى اليوم.
67- المصدر نفسه, ص ص 122-123.
68-مجلس الأمن يقر مجموعة جديدة من العقوبات على إيران, مجلة الشرق الاوسط, منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط: https://www.france -20100609.com/ar/24 security - sanctions-t-Ira
69- تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية, مصدر سابق, ص12.
70- محمود حمدي أبو قاسم, دراسة سياسية عوامل القوة والضعف في الاستراتيجية الامريكية تجاه إيران, المعهد الدولي للدراسات الايرانية, بحث منشور على: https://rasanah-iiis.org
71- المصدر نفسه, ص5.
72- محمود حمدي أبو قاسم, مصدر سابق, ص5.
73- تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية, مصدر سابق, ص125
-74 International Monetray Fund: 2014Article Iv Consultation—Staff Report Press Release; And Statement By The Executive Director For The Islamic Republic Of Iran (washignton, IMF,April (2014
75- منال الريني, القوى الداخلية في المجتمع الايراني(المحور الاول: القوى السياسية), المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة, 2015, ص3.
-76 International Monetaryy Fund: Islamic Republic of Iran: Selected Issues Paper (Washignton, IMF,August 2017,p.132
77- احمد ابريهي علي, الاقتصاد الإيراني والعقوبات الأمريكية: السمات العامة للاقتصاد وخصائصه الرئيسية, مركز الفرات, بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط: http://fcdrs.com/economical/1126
78- محمود حمدي أبو قاسم, مصدر سابق, ص7.
79- حمد منصور العلي, العقوبات الاميريكية على الاقتصاد الايراني وومكانة ايران الاقليمية, دار الفارابي, ط1, بغداد, 2015, ص46.
80- المصدر نفسه, ص48.

81- منال الريني, مصدر سابق, ص3.
82- محمد منصور العلي, مصدر سابق, ص46.
83- محمود حمدي أبو قاسم, مصدر سابق, ص3.
84- مصطفى اللباد, مصدر سابق, ص6.
85- محمود حمدي أبو قاسم, مصدر سابق, ص3.
86- القوى الاقتصادية في المجتمع الإيراني, مصدر سابق, ص5.
87- محمود حمدي أبو قاسم, المصدر السابق, ص56.
88- زيور حاتمي زادة، النظام الضريبي في إيران، مجلة الاقتصادي، طهران، العدد (1)، 2001، ص3.
89- IMF, Recent Economic Development, April 1998, p. 12,Op. Cit.
89-محمد اقائي، تحليل ونقد بعض الإصلاحات الضريبية وقانون الضرائب المباشرة في إيران، مجلة الاقتصادي، العدد(7)، طهران, 2002، ص15.
90-محمد مهدي بهكيش، خصخصة المصارف وأثرها على الأنشطة الاقتصادية ،مجلة المصارف الاقتصادية، العدد(10), طهران، 2000، ص26.
91- IMF, Recent Economic Developments, April 1998, p.29, Op. Cit.
92- مهرزاد مير بهاري، القروض الموجهة وأثرها على النظام المصرفي الإيراني، مجلة روند، البنك المركزي الإيراني، العددان(31-30)، طهران, 2001، ص155.
93- محمد مهدي بهكيش, مصدر سبق ذكره, ص3.
94- المصدر نفسه، ص6
95- الاستثمار المشترك للبنك الدولي في إيران, منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط:
http:/ www.news.item.com
96- S. Chapple," A Sequence of Errors: Some Notes on the Sequencing Liberalization in Developing Countries". UNCTAD, Discussion Paper, No31.Aug.1990
97- وزارة التجارة الإيرانية، مجموعة قوانين الصادرات النفطية ، 1984، ص4.
98- وزارة التجارة الإيرانية، نتائج الصادرات غير النفطية والاستيرادات للمدة من 1977-1982، 1981، ص55.
99- Nader Habibi "Impact of Bureaucratic In Efficiency and Corruption on the Performance of Trade Liberalization policies in Iran", Economic Research Forum, working paper 9633, p.12
100- نظام الدين فقيه وليلى سرفراز، تحليل اسباب عدم انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع لتشجيع الصادرات غير النفطية في إيران، 1998، ص307.
101- محمد حسين أديب، مصدر سابق، ص110.
102- حمد مهدي بهكيش, مصدر سابق, ص7 .
103- ابراهيم علي رازيني، أساليب استخدام التعرفة الجمركية في الاقتصاد الإيراني، مؤسسة البحوث والدراسات التجارية، ط1, ايران, 1999، ص165.
104- رضا بناي، قانون الأمور الجمركية وإجراءاتها، مؤسسة البحوث والدراسات التجارية، 1999، عمان, ص11.
105- International Monetary Fund, World Economic Outlook, Op. Cit., PP. 104-105
106- هيئة التخطيط والموازنة، تقرير حول الخصخصة واليات العمل بها في ايران، ايران, 1998، ص27.
107- المصدر نفسه، ص16.

108-رضا بناي, مصدر سابق, ص 12.
109- هيئة التخطيط والموازنة, المصدر السابق, ص 28.
110- هيئة التخطيط والموازنة، قانون الخطة التنموية الثالثة، ايران, 1999، ص96.
-111Guillermo A. Calve & Marmohan Kumar, "Financial Sector Reforms and Exchange Arrangements in Eastern Europe", Occasional Paper 102, IMF, February 1993, pp. .20-17
112- أمير هوشنك أميني، تطور اقتصاديات القطاع العام وقانون الاستثمار الأجنبي, البحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط: http://www.Ieicenter.com
113- المصدر نفسه, ص12.
-114Hassan Hakimian, Institutional Change, Policy Challenges, and Macroeconomic Performance: Case Study of the Islamic Republic of Iran (1979–2004), World Bank, 2008, p.15
115- عبد الحميد مرغيت, مصدر سابق, ص7.
-116United Nations ,Industrial Developement Organization,Islamic Republic Of Iran Industrial Sector Survey On The Potential For Non Oil Manufactured Exports, 1999,pp..36-31
117- عبدالحميد مرغيت, مصدر سابق, ص7.
118- وزارة التجارة الايرانية, تقرير حول صندوق ضمان الصادرات الإيرانية, منشور شبكة المعلومات الدولية على الرابط: www.egfi.org.ir
119- المصدر نفسه, ص7.
120- تامر بدوي, الدولة الريعية في إيران: عائدات النفط النمو والتضخم, منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط: 20146511562817447406/2014http://studies.aljazeera.net/ar/reports/
121- عبد الحميد مرغيت, مصدر سبق ذكره, ص5.
122- نبيل جعفر عبد الرضا و د احمد جاسم محمد ،سياسات الاصلاح الاقتصادي في ايران ، مجلة دراسات ايرانية، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، العدد(9-8)، ص27.
123- رضا بناي، قانون الأمور الجمركية وإجراءاتها، مؤسسة البحوث والدراسات التجارية، 1999، ص11.
124عبدالحميد مرغيت, المصدر السابق, ص8.
125-هيئة التخطيط والموازنة، قانون الخطة التنموية الثالثة، مصدر سابق، ص114.
126- نبيل جعفر عبد الرضا واحمد جاسم محمد، سياسات الاصلاح الاقتصادي في ايران, مصدر سابق, ص27.
127- المصدر نفسه, ص5.
128- عبد الحميد مرغيت, مصدر سابق, ص5.
*) أعدّ مجلس تشخيص مصلحة النظام مشروع "رؤية2025 "، بهدف: حصول إيران على مكانة القوة المركزية في منطقة الشرق الأوسط، وتحويل إيران إلى قوة إقليمية أساسية في منطقة جنوب غرب آسيا التي تشمل: (25 دولة) بضمنها دول آسيا الوسطى. للمزيد ينظر في ذلك إلى:
- وليد عبد الحي، إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات التطبيقية، الجزائر، 2010. ص259.
129- سلطان محمد النعيمي, الخطة التنموية السادسة في إيران.. المعوقات والأهداف, جريدة الشرق الاوسط, العدد (13370), 2015, منشورة على شبكة المعلومات الدولية على الرابط: 40118https://aawsat.com/home/article/

130- أحمد جاسم محمد، ونبيل جعفر عبد الرضا، سياسات الإصلاح الاقتصادي في إيران، دراسات إيرانية، العددين (8-9)، المجلد الخامس، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، كانون الأول، 2008، ص ص100-102.

131-سسلطان محمد النعيمي, مصدر سابق. ص3.

132- تامر البدوي, مصدر سابق, ص6.

133- أحمد جاسم محمد، ونبيل جعفر عبد الرضا, مصدر سابق, ص102.

134- سلطان محمد النعيمي, مصدر سابق, ص 4.

135- سلطان محمد النعيمي, مصدر سابق, ص3.\

136- سيد احسان خاندوزي، دراسة في الفكر الاقتصادي الايراني الحديث، فصلية ايران والعرب، مركز الابحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الاوسط, العددان (15-16)، لبنان، 2006، ص21.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية CAMBRIDGE SCINTIFIC JOURNAL